الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

الرقم التسلسلي: .....
رقم التسجيل: ط1:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: تاريخ وطن عربي معاصر بعنوان:

السياسة الفرنسية ودورها في تعميق الهوة بين قيادة الداخل والخارج"ديغول أنموذجا"

إعداد الطالبين:

نبيل بركات

منوار عبد الباقي

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1	أ.	أستاذ تعليم عالي	جامعة المسيلة	رئيسا
2	د. صالح لميش	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
3	أ.	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية 1443-1444هـ/2021- 2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء :

إلى قرة عيني وسندي وملاذي وحبيبي سيدي رسول الله-صلى الله عليه وسلم.

إلى من رضا الله لرضاهما وما برحت تحف بي دعواتهما والدّي الكريمين أمد الله عمرهما بالصحة والعافية.

إلى والدي الفاضل الذي لم يبخل عليا بما أعطاه الله ولم يبخل عليا بفيض الحب الذي به المولى قد حباه ، إلى رمز المحبة والحنان والينبوع الذي لا ينضب مهما كدرنا صفو ماءه والدتي الفاضلة، إلى أخوتي الأعزاء حفظهم الله ورعاهم ، الذين آثروني على أنفسهم وأوقاتهم ومعيشتهم في سبيل إنجاح سيرتي الدراسية :

إلى الأستاذ الفاضل صالح لميش الذي لم يبخل علينا بما أتاه الله من علم ولباقة وأدب جم أحرجنا به.

إلى كل زملائي وزميلاتي في الدراسة خاصة تخصص تاريخ معاصر دفعة 2021-2022 الذين جمعتني معهم أجمل الذكريات.

إلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبـــــــة.

إلى كل الذين هم في قلبي ولم يخطهم قلمي

إلى كل من أحبني في الله وأحببته في الله

أهدي خلاصة جهدي وتعبي

نبيل بركات

شكروعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد.

فإننا نشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولاً وآخرًا.

ثم نشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لنا يدَ المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم أستاذنا المشرف على المذكرة فضيلة الأستاذ الدكتور:

صالح لميش

الذي لم يدَّخر جهدًا في مساعدتي، فقد فتح لي قلبه واعطاني من غالي وقته، كما هي عادته مع كل طلبة العلم، وكنت اتواصل معه دوما ولا أجد في ذلك حرجًا، وكان يحثني على البحث، ويرغِّبني فيه، ويقوّي عزيمتي عليه فله من الله الأجر ومني كل تقدير حفظه الله ومتّعه بالصحة والعافية ونفع بعلومه.

كما نشكر القائمين على جامعة المسيلة وكل إطاراتها وكوادرها العلمية وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية خصوصا وعلى رأسهم عميد الكلية الدكتور:

يحيى تقي الدين

اعانهم المولى ووفقهم لكل خير لما يبذلانه من اهتمام بطلاب كلية وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بصفة عامة وطلاب الدراسات العليا بصفة خاصة.

الطالب

نبيل بركات

ملخص:
كلما جاء ذكر الصراعات داخل الثورة الجزائرية تبادر إلى الذهن كل من الصراع بين العسكري والسياسي من جهة و الصراع بين الداخل والخارج من جهة أخرى، وعادة ما ترد جذور هذين الصراعين إلى قرارات مؤتمر الصومام التي نصت على أولوية الداخل على الخارج و أولوية السياسي على العسكري، مما أدى إلى رفض الوفد الخارجي لهذه القرارات ونشوب صراع بين بن بلة و عبان رمضان الذي إنتهى بإختطاف طائرة الزعماء الخمس يوم 22 أكتوبر1956، مما يدفعنا إلى القول إن فرنسا قد قدمت بذلك من حيث لا تعلم خدمة كبيرة للثورة لأنها بذلك أوقفت عملية تآكل بين الثوار كانت آتية لامحالة.
ومع برز صراع آخر إلى السطح بين العسكريين والسياسيين، وكان على رأس العسكريين ما يعرف فيما بعد بالباءات الثلاث وهم كريم بلقاسم و عبد الحفيظ بوصوف و الأخضر بن طوبال، أما السياسيين فكان على رأسهم عبان رمضان، لكن رغم إغتيال هذا الأخيرعام1957 على يد خصومه من العسكريين، إلا أن الصراع بقي مستمرا و بحدة أكبر بين الطرفين، وقد يتمثل أبرز هذا الصنف من الصراع على الإطلاق في الصراع بين قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بقيادة هواري بومدين والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سواء عندما كانت بقيادة فرحات عباس أو بن يوسف بن خدة فيما بعد، وقد أفضى هذا الصراع إلى ما يعرف بأزمة صيف1962، والتي كادت أن تدخل الجزائر المستقلة حديثا في حرب أهلية طويلة و تحولها إلى كونغو ثانية في أفريقيا لولا تعقل بعض رجالات الحكومة المؤقتة وعلى رأسهم بن يوسف بن خدة ، دون أن ننسى أو نتغافل عن الدور الذي لعبته السياسة الفرنسية –ديغول خصوصا-التي استثمرت في هذا الخلاف سعيا لتعميق الهوة بين قيادات الداخل والخارج لكن هذه الأزمة كانت ابنت بيئتها وزالت بزوال مسبباتها وحلول الاستقلال.
الكلمات المفتاحية: ـ السياسة الفرنسية- قيادات الداخل والخارج- الباءات الثلاث

Résumé::
Chaque fois que les conflits au sein de la révolution algérienne viennent à l'esprit, à la fois le conflit entre les militaires et le politique vient à l'esprit, et le conflit entre l'intérieur et l'extérieur d'autre part, et les racines de ces deux conflits remontent généralement aux décisions de la Conférence de Somma, qui stipulait la priorité de l'intérieur sur l'extérieur et la priorité du politique sur le militaire, ce qui a conduit au rejet de ces décisions par la délégation extérieure et à l'éclatement d'un conflit entre Ben Bella et Abban Ramadan, qui s'est terminé par le détournement de l'avion des cinq chefs le 22 octobre 1956, ce qui nous amène à dire que la France a ainsi rendu un grand service à la révolution, car elle a stoppé le processus d'érosion des révolutionnaires qui s'était à venir inévitablement.
Avec l'émergence d'un autre conflit à la surface entre les militaires et les politiciens, et les militaires étaient à la tête de ce qu'on a appelé plus tard les Trois B, à savoir Karim Belkacem, Abdel Hafeez Boussouf et Lakhdar bin Tobal. Abban Ramadan était à la barre, mais malgré l'assassinat de ce dernier par ses adversaires militaires en 1957. Cependant, le conflit continua et s'intensifia entre les deux parties, et le plus marquant de ce type de conflit pourrait être représenté dans le conflit entre les L'état-major général de l'Armée de libération nationale dirigé par Houari Boumediene et le gouvernement intérimaire de la République algérienne, que ce soit lorsqu'il était dirigé par Farhat Abbas ou Ben Youssef bin Khadda plus tard Et ce conflit a conduit à ce qu'on appelle la crise de l'été 1962, qui a failli plonger l'Algérie nouvellement indépendante dans une longue guerre civile et en faire un second Congo d'Afrique, n'eût été la prudence de certains hommes du gouvernement intérimaire, dirigé par Ben Youssef Ben Khadda, sans oublier ni ignorer les rôle qu'a joué la politique française - surtout de Gaulle - qui s'est investie dans ce contentieux dans un effort pour creuser le fossé entre les dirigeants de l'intérieur et de l'extérieur, mais cette crise a construit son environnement et a disparu avec la disparition de ses causes et les solutions de l'indépendance.
Mots-clés : - politique française - dirigeants à l'intérieur et à l'extérieur - les trois B

مقدمة

مقدمة:

إن المتتبع لتطور الثورة التحريرية يلاحظ بلا شك أنه وبرغم قلة الإمكانيات المادية والعسكرية مقارنة بالآلة الحربية والدبلوماسية التي وظفتها فرنسا، تمكنت ثورة التحرير من إثبات قدرتها على التكيف مع مختلف الوضعيات والظروف، واستطاعت قهر كل محاولات فرنسا الهادفة للقضاء عليها، وتحديدا خلال المرحلة ما بين 1958-1962 عند مجيئ الجمهورية الخامسة بقيادة شارل ديغول مهمة تصفية الثورة، معتمدة في ذلك الأسلوب العسكري أحيانا والمناورات السياسية والتلويح بالإصلاحات الاجتماعية و الاقتصادية أحيانا أخرى.

إن ما حققته الثورة التحريرية من انتصارات على الجيش الفرنسي وجرائمه، يؤكد مرة أخرى وإلى حد بعيد نجاح السياسة التي تبناها قادة الثورة في مختلف الاتجاهات سواء السياسية أو العسكرية والدبلوماسية ، وفي هذا الإطار يأتي اختياري لموضوع- السياسة الفرنسية ودورها في تعميق الهوة بين قيادة الداخل والخارج "ديغول أنموذجا" – ويعد محاولة منا تسليط الضوء على جزء مهم من تاريخ ثورتنا في فترة تاريخية حاسمة من تاريخ ثورتنا المجيدة ، وكذا محاولة الكشف عن سياسة حكومة ديغول في إذكاء الصراع بين قيادات الثورة وسياساته المتبعة في ذلك ووسائل الرد والمواجهة التي اتبعتها قيادات الثورة.

- **دوافع اختيار الموضوع:**

من دوافع اختيار هذا الموضوع الدافع العلمي بحكم تسجيلي في تخصص تاريخ الجزائر و محاولة إبراز دور وتأثير الخلاف بين قادة الداخل والخارج وما بين السياسي والعسكري على أحداث الثورة التحريرية ومدى تأثرها بممارسات الحكومة الفرنسية بقيادة شارل ديغول والكشف كذلك عن جوانب من تاريخ ثورتنا المظفرة الذي ما زال لم يحظى بالدراسة الكافية وتحديدا خلال فترة حكم الجنرال ديغول، تم تقديم مساهمة متواضعة في دراسة تاريخ الثورة الحافل بالأحداث ، أما الأسباب الذاتية فهي تنطلق من اهتماماتي الشخصية حول ما شهدته ثورتنا المباركة من تطورات على الصعيد العسكري ،وما قدمته من تضحيات خلال مدة 7 سنوات ،ثم من منطلق الانتماء إلى هذه الجهة من الوطن ، أما في ما يخص الإطار التاريخي

من 1958-1962 فترتبط بطبيعة الموضوع وإشكاليته المتعلقة بمرحلة الجمهورية الخامسة الفرنسية وقد حاولت الالتزام إلى حد بعيد بالموضوعية حرصا على الحقيقة التاريخية.

- أهمية الدراسة

تتضح أهمية الموضوع في أنه يكشف جانبا مهما من تاريخ ثورتنا الخالدة من ناحية الصراع السياسي والعسكري بين قيادات الثورة وكيف ساهمت السياسة الفرنسية في تعميق هوة هذا الخلاف والعزف على كل الأوتار التي تخدم مصلحة فرنسا الغاشمة بالمنطقة محاولة في كسر شوكة الثورة التحريرية وقياداتها العسكرية والسياسية، فالكثير من الدراسات التاريخية خاصة المحلية لم تولي أهمية كبيرة لهذا الجانب من ثورتنا مقارنة بما كتب عن المواضيع الأخرى، و من ناحية أخرى تكمن أهمية بحثنا في كشف جانب من تاريخ فرنسا الإجرامي وسياستها القمعية ومحاولتها تطبيق سياسة فرق تسد بين قيادات الثورة، خاصة في الفترة التي حكم فيها ديغول.

- الدراسات السابقة

إن الدراسات التاريخية الخلاف والصراع بين قيادات الثورة خلال الثورة التحريرية لا تزال قليلة في الوقت الذي تتوفر فيه مادة علمية وشواهد تاريخية متنوعة عبر ربوع الوطن، وقد تراوحت هذه الدراسات بين مذكرات لبعض المجاهدين، ثم الكتب العامة خاصة ما كتبه المجاهد على كافي او أبو التاريخ الجزائري أبو القاسم سعد الله بخصوص الحركة الوطنية الجزائرية أو فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار، وأحمد مهساس وغيرهم، إلى جانب العديد من البحوث والرسائل الجامعية والتي حاولنا توظيفها في هذه الدراسة.

- إشكالية الموضوع:

بحكم التأثير الكبير للسياسة الفرنسية في تعميق هوة الصراع بين قيادات الثورة في الداخل والخارج، وبالنظر لأثر ذلك المحوري، وانطلاقا لما تعرضت له من ممارسات وسياسات وضغوطات ومع صعوبة الإحاطة بكل تفاصيل الموضوع كان لابد من تحديد مجال الدراسة في الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة السياسة الفرنسية ودورها في تعميق الهوة بين قيادة الداخل والخارج"؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية المحورية حاولنا أن نجيب عن مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

-ما هي نوعية الصراعات بين قيادة الداخل والخارج؟

-ما مدى تأثير سياسة الجمهورية الفرنسية الخامسة في تطور هذه الصراعات؟

-ما هي أهم عناصر التي استثمرتها قيادة الثورة للحول دون نجاح السياسة الفرنسية؟

-إلى أي مدى نجحت قيادة الثورة في إفشال المخططات الفرنسية الرامية إلى ضرب الثورة وما هي أهم التحديات التي واجهتها؟

- خطة البحث:

لمعالجة علمية أكاديمية وسليمة إلى أبعد الحدود لموضوع البحث الذي نتناوله بالدراسة ، حاولنا وضع خطة مناسبة ،ابتدأناها بمقدمة تعرف بالمحتوى العام ومدخل ويليه ثلاث فصول، ثم خاتمة، وفهرس للموضوعات نفصلها كما يلي فصل تمهيدي تناولنا فيه حالة الصراع بين تيارات الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية و قبل انطلاق الثورة التحريرية1945-1954 ،ثم انطلقنا للفصل الأول الذي تناولنا فيه ترجمة لشارل ديغول، وتحدثنا عن حياته و سياسته اتجاه الثورة وشرحنا فيه أساليبه المنتهجة للتصدي للثورة التحريرية ،ثم عرجنا بالحديث عن أحداث 13 ماي 1958 وفي الفصل الثاني تناولنا بالدراسة سياسة ديغول في توسيع الهوة بين قيادة الثورة علة الصعيد المحلي والخارجي، وتحدثنا فيه عن مخططات ديغول للقضاء عن الثورة ونذكر منها: سلم الشجعان، مخططات شال وموريس العسكرية ومشروع حق تقدير المصير. أما الفصل الثالث فخصصناه للحديث عن الخلاف بين قادة الثورة والدور الفرنسي في ذلك، وقد تناولنا فيه بالدراسة الصراع السياسي والعسكري بين قادة الثورة والدور الفرنسي في ذلك، والخلاف بين الباءات الثلاث، وتأسيس الحكومة المؤقتة تسير 1958، وختمناه بالحديث عن محاولة انقلاب محمد لعموري نوفمبر 1958. ثم أتممنا عملنا هذا بخاتمة وضحنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة.

- مصادر البحث ومراجعه:

من الصعوبات التي تطرح في عملية تدوين وكتابة تاريخ الثورة التحريرية بشكل عام، وتاريخ الصراع بين نخب القيادة وأثر التدخل الفرنسي في ذلك، المادة العلمية التاريخية فهي أحيانا متعددة ومتنوعة، والكثير منها مكتوب باللغة الفرنسية، خاصة منها الموجود بمصالح الأرشيف، وفي أحيان أخرى نجد المعلومات متباينة إذ لم نقل متناقضة خاصة ما تعلق بالشهادات الحية التي اعتمدنا عليها ونقصد هناك كتب مذكرات القادة.

وقد اعتمدنا في موضوعنا هذا على جزء من مذكرات القادة كعلي كافي ومحساس وغيرهما ،كما وظفنا بعض الشهادات المكتوبة لبعض مجاهدي الثورة ، إلى جانب بعض المقالات ومواضيع الملتقيات التي بحثت في تاريخ الولاية والكثير منها منشور ومدون في الكتب والمواقع الالكترونية ، أما بالنسبة لمراجع البحث منها المذكرات لبعض المجاهدين أو المسؤولين العسكريين والسياسيين ، والكثير من الكتابات الجزائرية ، فضلا على بعض الرسائل والأطروحات الجامعية والتي بحثت في موضوع دراستنا نذكر منها : أطروحة الأستاذ سالمي مختار ، إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962 ، لما تضمنته من مادة تاريخية غاية في الأهمية إلى جانب دراسة الأستاذ شبوب محمد، اجتماع العقداء العشر : من 11 أوت إلى16 ديسمبر 1959 ظروفه ، أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة لما جاء فيها من معلومات قيمية حول سياسة ديغول في التصدي للثورة ، وموقع القادة من سياسته ، ورسالة بن براهيم جميلة ، استراتيجية ديغول ، وأساليبه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية 1958-1962 ، ومن الكتب نذكر كتاب محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر ، وكتاب فرحات عباس ، ليل الاستعمار – حرب الجزائر و ثورتها ، إلى جانب بعض المقالات المنشورة في المجلات العلمية والتاريخية ، كمجلة أول نوفمبر وجريدة المجاهد ، بالإضافة إلى الكتابات العربية نذكر منها كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر لفتحي الديب الذي أورد الكثير من المعلومات والأسرار حول عملية الإمداد بالسلاح ، أما الكتابات الجزائرية باللغة الفرنسية فنذكر خاصة كتاب بالي لحسن sanglantes excursions dans les barbelés وبالنسبة للكتابات الفرنسية فنذكر خاصة مذكرات الجنرال ديغول مذكرات الأمل التجديد 1958-1962

- وكتاب

Benjamin stora Histoire de la guerre d’ Algérie 1954-1962

- وكتاب Jean Claude vatin. l’Algérie histoire et société

- وكتاب Jaque valette. la guerre d’Algérie du général Salan

-المنهج المتبع:

أما عن المنهج الذي اتبعناه في دراستنا هذه، فكان المنهج التاريخي الوصفي بالإضافة إلى المنهج المقارن، وهو ما يناسب التسلسل المنطقي لأحداث موضوعنا.

- المنهج التاريخي الوصفي: والذي كان فيه العمل على إبراز وشرح الأوضاع العامة والصراع بين تيارات الحركة الوطنية بعد الحرب عالمية الثانية وقبل وأثناء اندلاع الثورة التحريرية، وتتبع استراتيجية قادة الثورة في التعامل مع سياسة الإدارة الاستعمارية خلال مرحلة العهد الديغولي تحديدا، وعلى مختلف الأصعدة، خلال عرضنا للأحداث التاريخية، يلازمه تحقق من المعلومة من عدة مراجع ومصادر ذات العلاقة بالموضوع الذي هو محلّ الدّراسة والبحث.

-صعوبات الدراسة:

في بحثنا هذا تمثلت الصعوبة الرئيسة في الحصول على المادة الأرشيفية، باعتبارها أولوية في البحث الأكاديمي الذي يعتمده الباحث في الأساس، فهي تشتمل على تقارير سرية هامة تخص المرحلة المدروسة، والتي يستحيل الاطلاع عليها كلها. هذا إلى جانب صعوبة فصل الأحداث التّاريخية عن الإيديولوجيات المختلفة للمؤرخين الجزائريين والفرنسيين والمهتمين بالكتابة التاريخية المعاصرة وأخيرا نرجو أننا وفقنا إلى حد ما وبفضل من الله تعالى في توضيح جوانب من الصراع بين تيارات الحركة الوطنية وما تولد عنه من خلاف بين قيادة الثورة الجزائرية المجيدة، وأثر السياسة الديغولية على تأجيج هذا الخلاف وجعله صراعا سياسيا، وربما جره حتى للصراع العسكري. وعليه أشكر أستاذنا المحترم المشرف على هذا العمل " د. صالح لميش" على توجيهاته القيمة ودعمه المتواصل الأمر الّذي سهل علينا مَهمة

كتابة هذا البحث، كما أشكر اللجنة العلمية التي ستشرف على مراجعة هذه المذكرة. لهم مني كل التقدير

الفصل التمهيدي

الصراع بين تيارات الحركة الوطنية بعد الحرب عالمية"1945-1954"

الفصل التمهيدي

الصراع بين تيارات الحركة الوطنية بعد الحرب عالمية"1945-1954"

كان لمجازر 08 ماي 1945 في قلوب الجزائريين بالغ الأثر، فقد حطمت آمالهم المتعلقة بوعود فرنسا والحلفاء بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكانت أكبر صدمة تلقاها العمل السياسي بتصدع الحركة الوطنية الجزائرية لكنها ظهرت قوية ومتماسكة في حركة أحباب البيان والحرية، ولهذا وجد الجزائريون أنفسهم في مرحلة جديدة تختلف عن المراحل السابقة[1].

هذا وبينما كان معظم قادة الأحزاب الوطنية مرميين في السجون وعلى رأسهم كل من: (فرحات عباس، مصالي الحاج، محمد البشير الإبراهيمي)، ومجموعة كبيرة من المناضلين ظهر من جديد الصالح بن جلول وبعض أنصاره،[2] وعادوا الى فكرة الدعوة لتطبيق سياسة الإدماج التي أصبحت منبوذة ومرفوضة ولا تتماشى مع الفكر الوطني خاصة بعد التطورات الحاصلة والتي أثّرت إيجابيا على الوعي الوطني السياسي سواء للجماهير الشعبية أو حتى للزعماء السياسيين وبالتحديد فرحات عباس.

في هذه الأثناء أصدرت السلطات الفرنسية يوم 17 أوت سنة 1945 قانونا يمنح الجزائريين حق التمثيل في البرلمان الفرنسي على قدم المساواة مع الفرنسيين، لكن هذا القانون لم يقدم حلا شاملا للقضية الجزائرية وهو شبيه بقانون 07 مارس 1944 بل وهو استجابة لمطلب من مطالب الأمير خالد سنة 1920[3] كما اصدرت قرار العفو في مارس1946 الذي تضمن إطلاق سراح المعتقلين السياسيين

وتبعا لذلك أوصت الحركة الوطنية ممثلة في حركة أحباب البيان والحرية وحزب الشعب

الجزائري بمقاطعة انتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية الأولى[4] المقرر إجراؤها في شهر أكتوبر 1945 ، و أدت نداءات الزعيمين مصالى وفرحات عباس إلى مقاطعة كثير من الجزائريين لهذه الانتخابات فبلغت نسبة المشتركين في مقاطعتي الجزائر و قسنطينة 50 %

---

[1] -محمد الطيب العلوي : **مظاهر المقاومة الجزائرية ، 1830 _ 1954** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر ، 1999 ص 227

[2] -بوعزيز : **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 - 1954** ، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر.2007،ص 117

[3] - فرحات عباس ، **ليل الاستعمار – حرب الجزائر و ثورتها** ، ترجمة أبو بكر رحال ، مطبعة فضالة ، المغرب ، بدون تاريخ ،ص 193.

[4] - الجمعية التأسيسية : هي التي أوكل إليها سلطة وضع الدستور الأول للجمهورية الرابعة

وفي مقاطعة وهران 35%[1]، أما نسبة المشاركين الإجمالية فبلغت 45.48 % وأكثرهم من أنصار الدكتور ابن الجلول ، حيث حصلوا على سبعة مقاعد من 13 مقعدا مخصصة للجزائريين، كما رفض المنتخبون الفرنسيون مشروع ابن جلول الاندماجي ولم تناقشه الجمعية التأسيسية.[2]

وفي 16 مارس 1946 صادقت الجمعية التأسيسية الفرنسية الأولى على قانون العفو العام على المساجين، فأطلق سراح المعتقلين السياسيين الجزائريين "فرحات عباس، مصالي الحاج" ، وبعد هذا العفو الشامل عادت الأحزاب السياسية الجزائرية إلى الظهور من جديد مستفيدة من دروس الماضي لكنها اتخذت لنفسها أسماء جديدة من أجل السماح لها بممارسة نشاطها الشرعي مثل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بزعامة فرحات عباس، الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بزعامة مصالي الحاج، الحزب الشيوعي الجزائري، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين...الخ[3]

وللحديث عن الصراع بين تيارات الحركة الوطنية بعد الحرب عالمية"1945-1954"وجب الرجوع للفترة التي سبقت اندلاع الثورة التحريرية، وهي فترة الحركة الوطنية في شقها الأخير من النضال السياسي، لتتبع جذور الصراع الواقع في التشكيلات السياسية الوطنية؛ قبل أن يمتد هذا الصراع إلى مؤسسات الثورة الجزائرية فيما بعد.

وسوف نستعرض الخلافات والنزاعات السياسية والإيديولوجية، التي تطورت إلى صراعات حقيقية في صفوف اتجاهات الحركة الوطنية؛ ونركز على نقاط الاختلاف ومواطن الصراع، من خلال الأحداث التاريخية والمواقف السياسية التي طرأت في تلك الفترة كتجمع أحباب البيان الذي جمع مختلف التشكيلات السياسية والجمعوية، والاتهامات المتبادلة بين مختلف هذه التشكيلات بسبب أحداث الثامن ماي 1945 وما نتج عنها، وكذا الانقسامات بين هذه التيارات بعد عودتها إلى الساحة السياسية سنة 1946، كما أركز على الأزمة التي عرفتها " حركة انتصار الحريات الديمقراطية "، وتحول الصدام بين أعضاء الحزب من اختلافات

[1] - جوان غليسبي ، **ثورة الجزائر ترجمة عبد الرحمان صدقي** ، الدار المصرية للنشر و الترجمة ، القاهرة: 1966 ، ص 8.
[2] - د. قداردة شايب، **تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائرالعدد 30 - ديسمبر 2008 ، المجلد أ، ص.146.
[3] - د. قداردة شايب، المرجع نفسه، ص148.

كانت تبدو مجرد تباين في الرأي لا أكثر، إلى صراع جوهري في القيادة بين الأطراف المتفاعلة على السلطة الحزبية. في الوقت الذي راهن فيه الشعب الجزائري بمختلف فئاته؛ على أن التيار الثوري الاستقلالي بقيادة رئيسه الحاج مصالي هو مثله في تحقيق الاستقلال الذي طالما نادى به، في ظل مطالب شرعية وأكثر واقعية من أي تيار سياسي آخر.

1/ حزب الشعب الجزائري:

بعد أحداث الثامن ماي 1945 المريرة وتوقف مختلف اتجاهات الحركة الوطنية عن النشاط السياسي والجمعوي بمرسوم من الإدارة الفرنسية، والقاضي باعتقال زعماء الأحزاب، وكذا تعطيل مختلف الجرائد والمجلات، وبهدف كسب الرأي العام الدولي وامتصاص غضب الجزائريين من رؤساء أحزاب وجمعيات؛ أصدرت الإدارة الفرنسية 09 مارس 1946 قرارا يسمح بإعادة النشاط السياسي للحركة الوطنية من جديد.[1]

على إثر هذا القرار استفاد مصالي الحاج من العفو، وللظهور بوجه جديد أعلن عن ميلاد ما يسمى بـ " حركة انتصار الحريات الديمقراطية "، وهي امتداد لحزب الشعب سابقا، حتى يطغى طابع الشرعية على نشاطه السياسي ويتسنى له المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية الفرنسية المقررة بتاريخ 01 نوفمبر 1946م[2].

وعرفت حركة انتصار الحريات الديمقراطية أزمة سياسية، بل إشكالية سلطة، فتكت به بين سنتي 1953/1954م، دارت رحاها بين رئيس الحزب مصالي الحاج وأعضاء من مناضلي الحزب (اللجنة المركزية)، وفي حقيقة الأمر أن هذا الصراع ما هو إلا امتداد لأزمات متراكمة عرفها الحزب. وللبحث في حيثيات الصراع يجدر بنا أولا البحث في جذور الأزمة؛ التي تطورت عبر مراحل وأضحت تشكل صراعا حقيقيا على السلطة، فيرجع كثير من المؤرخين والباحثين أن البدايات الأولى لهذا الصراع بين مصالي ومناضليه ظهرت ملامحه سنة 1945، أي خلال أحداث الثامن ماي.

[1] -سالمي مختار، **إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة المسيلة، 2018-2019.

[2] - محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر-دراسة**-ج1، طبع وزارة الثقافة، 2007، ص 154.

بانت بداية الجدل والاختلاف بين أعضاء حزب الشعب، وستطرح مسألة الاختلاف حول احقية القيادة على مؤتمر الحزب في بداية 1947م، وستثير النقاش والجدل عشية أول نوفمبر1954 م.

وأيضا استفاد مصالي الحاج من العفو وعاد إلى نشاطه السياسي، ولكن هذه المرة وجد حزبه قد استقطب وجوه مثقفة جديدة من محاميين وأطباء وأساتذة وحتى من الفلاحين بعد أحداث الثامن ماي، وطموح هؤلاء في الالتحاق بالعمل السياسي خاصة بعد تأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية بقيادة مصالي الذي كان همه تنظيم الحزب وتعبئة جماهيره ، وقررت السلطات الفرنسية إجراء انتخابات تشريعية يوم 10نوفمبر 1946م، حيث دعا مصالي مناضليه إلى ضرورة المشاركة في الانتخابات، وهو ما لم يعجب لمين دباغين وأنصاره من اللجنة المركزية، ومن هنا بدأت تظهر المعارضة ومناقضة الرأي الأوحد في الحزب، ففي اجتماع اللجنة المركزية في 23 أكتوبر 1946م للمرة الأولى وبحضور زعيم الحزب. كان رأي اللجنة المركزية هو عدم المشاركة في الانتخابات، تحت شعار من انتخب كفر "، عكس مصالي المقتنع بفكرة المشاركة في الانتخابات"[1].

إن المشاركة في الانتخابات أحدثت انقساما داخل مناضلي الحزب بين مؤيد ورافض لها، وفى ظل التوتر السائد بين مناضلي حزب حركة الانتصار؛ تم عقد المؤتمر الأول للحزب

يومي16/15 فيفري1947م بالعاصمة، بدعوة من اللجنة المركزية، وموافقة مصالي غير أن أسفر على تكريس الانقسام الموجود داخل الحزب، حيث ظهرت ثلاثة تيارات.

وظلت هذه التيارات الثلاثة في صراع فيما بينها، فالتيار الشرعي يرى أن أسلوب التيارين

الآخرين في العمل لا يتماشى مع الأحداث الراهنة التي تتطلب النضال السياسي الشرعي أما

التيار "السري" المحافظ يرى في التيار الشرعي انحراف عن مبادئ الحزب في مشاركته في

الانتخابات التشريعية الفرنسية، واتهم الجناح الثوري قيادة الحزب وحمله مسؤولية اكتشاف أمر المنظمة الخاصة فيما بعد، والجدير بالذكر أن مصالي الحاج كان مقتنعا بنضاله الشرعي،

[1] - إبراهيم لونيسي: **أزمة حزب الشعب الجزائري، خلفياتها وأبعادها**، مجلة المصادر، العدد2 ، 1999 ص ص 95-113.

ولم يعد مهتما بالعمل السري، والإعداد له لخوض الكفاح المسلح، هذه النقطة (المشاركة في الانتخابات) ارتكز عليها معارضو مصالي أنها على حساب هدفهم الأسمى؛ وهي المعركة المصيرية.

وكانت أزمة 1949هي أزمة مزدوجة، الأزمة الأولى أزمة صراع على مستوى القيادة، وعرفت بأزمة لمين دباغين، والأزمة الثانية هي الأزمة البربرية.

ويتمثل فحوى الصراع في طرد بعض العناصر القيادية من الحزب، وعلى رأسهم الدكتور دباغين، فقد ظهر بداخل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية جنحان، الأول بزعامة دباغين يسانده بعض مناضلي الحزب، والثاني يقوده مصالي الحاج الذي تكتلت حوله جماعة العاصمة)، ولم يكن مصالي الزعيم الوطني كما يسميه أحمد مهساس مرتاحا للدور الذي يقوم به لمين دباغين وحسين لحول، وخشي على انفلات زمام الحزب من يده، خاصة أن دباغين يتمتع بصلاحيات مطلقة في قيادة السياسة الخارجية للحركة منذ سنة 1947[1].

فقد عمل دباغين على جمع الأسلحة والمال من الدول العربية للعمل المسلح، مع بداية سنة 1948، ولقيت نشاطاته نجاحا كبيرا، وحين عرض مشروعه على قيادة الحزب كان متأكدا الموافقة، إلا أن غالبية الأعضاء تحفظت عليه، فجمد المشروع. الشيء الذي حز في نفس دباغين ورى في موقف القيادة موقفا سلبيا"[2].

ولوحظ في خطاب لمين دباغين نقد صريح لتيار الشرعية (مصالي) وميوله للتيارين الآخرين السري والشبه العسكري، كما اتهم مصالي بأنه يستغل المنظمة الخاصة لخدمة أهدافه ومصالحه، ونسي الإعداد للثورة، فبدأت الاتهامات من الطرفين. أدت في الأخير إلى استقالة دباغين من الحزب، وهناك من يرجع أن قيادة الحزب هي التي فصلته من الحزب يوم 02 ديسمبر 1949م بحجة أنه غير منضبط ولم يدفع المكافأة المالية التي يحصل عليها بصفته

[1] - Mohammed **Harbi :Le FLN, Mirage et Réalité**, p 54.

[2] - إ براهيم لونيسي: **أزمة حزب الشعب الجزائري، خلفياتها وأبعادها** ،المرجع السابق، ص-ص 99-100.

نائبا في البرلمان الفرنسي للحزب[1]، وهناك من يرجع أسباب الطرد إلى وجود أنصار البربرية في صفوف دباغين.

الذين تنكروا لعروبة الجزائر واتهموا مصالي بأنه ديكتاتوري في تسيير الحزب، وبقاء دباغين متفرجا دليل على تعاطفه مع البربريزم[2]، وطفح الصراع إلى السطح وتفاقم الخطر حين آزره مناضلوه في الحزب في كل من سطيف وتبسة، بانسحابهم من الحزب"[3].

وفي ظل تطور الأزمة البربرية لم تجد قيادة الحزب حلا لذلك سوى إبعاد قادة الحركة البربرية عن اللجنة المركزية للحزب باستثناء حسين آيت أحمد الذي أبقاه مصالي في مركزية الحزب، مع إبعاده من رئاسة المنظمة السرية للحزب وحل مكانه أحمد بن بلة في شهر ديسمبر 1949، وعينت قيادة الحزب ثلاثة عناصر وطنية على رأس فيدرالية الحزب بفرنسا، وهم: "راجف، بلقاسم سعدي صادق، شوقي مصطفاوي"، وقام كريم بلقاسم بتصفية معارضي مصالي وقيادته في منطقة القبائل بهدف الحفاظ على وحدة الحزب[4].

هذا وقد تعمق الخلاف بين مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، وما نتج عنها من ملاحقات من طرف الإدارة الفرنسية، إذ لجأت قيادة الحزب على رأسها مصالي الحاج إلى توقيفها وحلها نهائيا، وهذا يعتبر موقفا متخاذلا من القيادة بتخليها عن المنظمة الخاصة ونكرانها، وأنها لا تفكر في الكفاح المسلح وغير مقتنعة به أساسا في ظل تمسكها بالشرعية السياسية[5].

لقد انكشف أمر المنظمة الخاصة بعد حادثة السطو على بريد وهران يوم 5 أفريل 1949 فعن هذه الأخيرة؛ كانت تفاصيلها بفضل الخطة المحكمة من بختي جلول وحسين آيت أحمد وأحمد بن بلة ومجموعة الكومندوس بقيادة سويداني بوجمعة وبلحاج بوشعيب (سائق السيارة المخصصة لتهريب الأموال إلى حي قامبيطا بوهران)[6] ، ومحمد خيضر عضو بالبرلمان الفرنسي، وخشيت قيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية من فرنسا أن توقف الحزب

---

[1] - عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962** ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت. 1997 ،ص319.
[2] - عمار بوحوش: المرجع نفسه، ص319.
[3] - إ براهيم لونيسي: **أزمة حزب الشعب الجزائري، خلفياتها وأبعادها** ،المرجع السابق، ص101
[4] - عمار بوحوش: نفسه، ص319
[5] - إ براهيم لونيسي، المرجع نفسه، ص104
[6] - عمار بوحوش: المرجع نفسه، ص322

وتمنعه من مواصلة نشاطه الشرعي، وهذا معناه عدم المشاركة في الانتخابات المحلية بالجزائر، لذلك طلب حسين لحول الأمين العام للحزب من خيضر تسليم نفسه للشرطة الفرنسية بعد اكتشافه في الاستيلاء على بريد وهران، حتى لا يتضرر الحزب ولا يتعرض للحل، لكن محمد خيضر رفض ذلك، كما عارض مصالي فكرة استسلام خيضر وأيده في رأيه، وهرب هذا الأخير إلى القاهرة، وهو تحدي منهم للمكتب السياسي. خاصة حسين لحول[1].

وبعدها تم عقد المؤتمر أيام 4 / 5 / 6 أفريل 1953 ، وجرت الاجتماعات في مقر الحزب في شارع رقم 2 ساحة شارتر بالعاصمة [2]، وكان مولاي مرباح الناطق الرسمي في المؤتمر باسم مصالي الحاج، وقد تناول المؤتمر جل القضايا المتعمقة بالحزب ما عدا الصراع الواقع بين مصالي والقيادة المركزية، وهي نقطة جوهرية تغافل عنها الطرفين، وتم اختيار ثلاثين عضوا في اللجنة المركزية، كما تم انتخاب الأمين العام للحزب وهو بن يوسف بن خدة[3].

وبعد عدة صرعات وعدم تفاهم بين المركزين والمصاليين وانقسام الحزب عقدت اللجنة المركزية للحزب اجتماعيا يوم 28 مارس 1954 بالعاصمة، وقررت فيه التخلي عن سلطاتها لمصالي الحاج في سبيل عقد المؤتمر الوطني الثاني للحزب، غير أن هذا الأخير رفض عقد مؤتمر للحزب، فثارت ثائرتهم وعملوا على استعادة الحزب من جديد، والملاحظ أن الأزمة استفحلت داخل قيادة الحزب واشتد الصراع بين الطرفين، وأن التنافس الحقيقي صار بين مقربي مصالي والمعارضين له، وآلت الأمور إلى ما لا يحمد عقباه، حيث منع أعضاء اللجنة المركزية أنصار مصالي من بسط نفوذهم في الحزب[4]، وأقروا في شهر أفريل 1954 ما يلي:

- منع المصاليين من استعمال الوسائل المادية والمعنوية ومن أي نشاط سياسي.

- منح عطلة مدفوعة الأجر لجميع البارزين في الحزب وعدم مساعدة المصاليين.

---

[1] - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص-ص322-323

[2] - أحمد مهساس: حركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة، دار القصبة، الجزائر، 2002، ص 360

[3] - بن يوسف بن خدة: المرجع السابق، ص-ص308-313.

[4] - عبد الله مقلاتي: **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954 - 1962** ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر 2012 ، ص 11.

- تحالفهم مع أعضاء المنظمة الخاصة واثباتهم للمناضلين في الحزب أنهم ثوريون ويؤيدون الجناح العسكري في الحزب[1]

وقد تبين أن الصراع الذي عرفه الحزب سنتي 1953 و1954 ما هو في الحقيقة إلا امتداد تراكمات لمشاكل عرفها الحزب منذ سنة 1945 واستفحلت في عروقه مع مر السنوات بين رئيس الحزب مصالي الحاج والمركزيين وحتى الجناح الثوري للحزب، هذه الصراعات التي أدت في الأخير إلى انفجار الحزب وانقسامه نهائيا وفي مرحلة حاسمة من عمر الحركة الوطنية.

2 -الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

قبل الخوض في حزب الاتحاد الديمقراطي بزعامة السيد فرحات عباس، يجب العودة إلى ظهور كتلة أحباب البيان والحرية كمرحلة مهمة في الحركة الوطنية الجزائرية، وفي مسار فرحات عباس خصوصا، ثم مرورا بتشكيل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كآخر منعطف سياسي يخوضه عباس إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية.

وخلال البحث عن جذور الصراع في تيارات الحركة الوطنية، فإن فرحات عباس ذلك الرجل الاندماجي والوطني حسب شهادة تاريخه السياسي، يستوقفني بهذا الطرح:

- هل ما حدث لمصالي الحاج وصراعه مع قيادييه ومناضليه على السلطة. حدث لعباس مع أعضائه ومنتخبيه؟ أم أن النخبة المثقفة غير الفئات الشعبية المكونة لمصالي؟

إن الإجابة عن ذلك تدفعنا إلى البحث في هذا الاتجاه بداية من ظهور حركة أحباب البيان والحرية، والتي جمعت مختلف الشرائح السياسية.

3-حركة أحباب البيان والحرية وبداية الخلاف مع حزب الشعب:

بعد خيبة الأمل التي مني بها بيان 10 فبراير 1943، قام السيد فرحات عباس" بتشكيل حركة أحباب البيان والحرية "في 14 مارس 1944، وهي ثمرة اتحاد بين المنظمات الوطنية والاصلاحية"، وهي ليست حزبا جديدا. بل تكتل سياسي أو جبهة تحالفية سياسية جزائرية،

[1]- Mohammed Harbi **: Le F.L.N Mirage et Réalité**. Op.cit. p 95.

تضم أعضاء من النواب والنخبة وحزب الشعب والطلبة والكشافة والعلماء، وكان كاتبه العام فرحات عباس، وكما ذكرنا سابقا أن حزب الشعب " حله سنة 1939، وسجن أعضائه، ولم يكن بوسعهم العمل العلني، لذلك انضم عدد كبير منهم إلى الحركة الجديدة اقتناعا، أو جعله ستارا يحققون من ورائه أهدافهم.

1/3-فرحات عباس وأحداث الثامن ماي 1945:

وجد حزب الشعب الجزائري المنحل ضالته في حركة أحباب الحرية باكتسابه الوعي الوطني المتنامي، وحافظ في نفس الوقت على وحدة الحركة، وعلى بقاء زعامة مصالي الروحية في قيادة الحركة الوطنية، هذا وقد عقدت حركة أحباب البيان مؤتمرها بالجزائر العاصمة ما بين 2و4 مارس 1945، وسعى فيه مناضلو حزب الشعب فرض أحد مناضليه لخلافة فرحات عباس عوض الدكتور سعدان المعروف بولائه لعباس، ووجدوا في المؤتمر فرصة لتأكيد أولوية المسألة الوطنية على كل أشكال المطالب[1].

رفض المصاليون فكرة الفيدرالية التي حاول عباس اقناعهم بها، ولما قام محافظ الجزائر بحل الحركة يوم 10 مارس 1945؛ تم توزيع منشورات تدعوا إلى التمرد والعصيان بعد أسبوعين فقط، واعتبرت الإدارة الفرنسية أن مؤتمر أحباب البيان قد كرس انتصار حزب الشعب على المواقف المعتدلة"، فسارعت إلى زرع الفتنة داخل أحباب البيان، وأعلمت عباس أن مناضلي حزب الشعب المتواجدين في حزبه يعملون لصالح مصالي، فشنت حملة اعتقال واسعة في صفوف الحركة[2]، وأصبح الجو مشحونا بالتوتر بين الجزائريين والفرنسيين حسب التقارير الرسمية، بتصاعد الدعوة الى التحرر[3].

وأمام تصاعد نشاط الحركة الوطنية الجزائرية بين شتاء 1944 وربيع 1945 عمدت فرنسا إلى إعادة مصالي إلى السجن يوم 18 أفريل 1945 في بوغار، وقابل ذلك مظاهرات من

[1] -مجفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**...ج2، المرجع السابق، ص973.
[2] - حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص107
[3] -أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**،ج3، المرجع السابق، ص232.

الغضب والسخط مطالبين بإطلاق مصالي، فنقل إلى قصر الشلالة ثم إلى المنيعة، ثم إلى برازافيل بالكونغو[1].

وبتسارع الأحداث مع انتصار الحلفاء على النازية وتنظيم مظاهرات الاحتفال. وزع قادة حزب الشعب في غياب مصالي منشورات بالعاصمة وفي المدن الرئيسية مكتوب عليها عبارات" أطلقوا سراح مصالي "،" لتسقط الإمبريالية.." ، ومن هنا بدأت الأمور تسير وفق ما خططت له الإدارة يوم 8 ماي 1945، برخصة من الإدارة في مظاهرات الفرنسية، حيث خرجت الفئات الشعبية سلمية في مدينة سطيف وقالمة وخراطة وغيرها من المدن، معبرين عن فرحتهم بانتصار الحلفاء، ومطالبين فرنسا الوفاء بالاستقلال[2] ، فكان الرد قاسيا كما هو معروف، ومن نتيجة اعتقال فرحات عباس، واتهامه بمساس السيادة الفرنسية، وطالب الرأي العام الفرنسي بإعدام القادة الوطنيين، وفي طليعتهم فرحات عباس بصفته المسؤول الأول عن ما حدث[3]، كما قام ت الإدارة الفرنسية بحل حركة أحباب البيان في 14 ماي 1945[4].

2/3 -فرحات عباس ضحية ثورية قيادة حزب الشعب:

نتيجة مجازر الثامن ماي 1945، ومهما كانت دوافعها، فإن الذي حصل أن معظم زعماء

الحركة الوطنية وجدوا أنفسهم وراء القضبان يتخبطون في السجون[5]، سواء كانوا سببا في الأحداث أم لا. المهم في نظر فرنسا أنهم رجالات السياسة في الجزائر، ومن بينهم زعيم الاندماجيين عباس " الذي لم يهضم ما حدث.

وجد عباس نفسه ضحية تحمس الثوريين في صفوف حزب الشعب، واقتنع حينها أن الإدارة

لا تفرق بين عدو وصديق، وأمام ذلك اتخذ عباس موقفا عدائيا من حزب الفرنسية حين تغضب الشعب الجزائري. باعتبار مناضليه وأتباعه سبب فيما حدث، فوجه أصابع الاتهام

---

[1] -إبراهيم مياسي ،**عيد النصر اليوم الذي جاد به الدهر مرة واحدة** ، مجلة الراصد، العدد 2 ،المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر،2002، ص150.

[2] - إبراهيم مياسي ،المرجع نفسه، ص151.

[3] - فرحات عباس: **ليل الاستعمار**..، المرجع السابق، ص 127

[4] - محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951**، تر: أمحمد بن البار، ج2، دار الأمة، الجزائر،2011، ص 1022

[5] - فضيلة علاوي: **موقف الإتحاد الديمقراطي لمبيان الجزائري من بعض القضايا الوطنية والثورة (1946 - 1954)** ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008 / 2009 ، ص 40

إليه بالسعي وراء مطلب الاستقلال الذي لم يحن وقته بعد ويحمله مسؤولية ذلك[1]، حسب ما جاء في وثيقة خاصة لفرحات عباس تحت عنوان " وصيتي السياسية "، ويذكر عباس أنه تحمل العبء وحده متهما حزب الشعب، فيقول: «كنت الوحيد الذي تحمل نتائج الأحداث المأساوية في قالمة وسطيف، ونجوت من الإعدام بأعجوبة بسبب أحداث دارت ضدي من قبل النظام الاستعماري "بالتواطؤ مع بعض مناضلي حزب الشعب"[2]

ونستخلص مما سبق ذكره أن اختلاف فرحات عباس مع مناضلي حزب الشعب يعود إلى

الاختلاف في الأصول، فعباس معروف بأفكاره البعيدة عن القوة واستعمال العنف، فهو يرفض العنف الثوري، ويرى أن العقل كفيل بحل الأزمات مهما كانت، ولكنه يرفض الظلم في نفس الوقت، ويثق بنفسه وفي قدراته الفكرية، وهو ما ذهب إليه الباحث " حميد عبد القادر" أن الفرق بين عباس ومصالي أن الأخير لا يؤمن بالحل النابع من التصور الفكري والفلسفي بل يؤمن بالعقوبة وبالتصورات السياسية الناتجة عن التطوعية، لهذا كان يكره المثقفين. حتى تكونت لديو ما يسمى " عقدة المثقف" والتي انفجرت داخل حزبه سنة1949[3].

الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في صراع مع حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

قام فرحات عباس ونخبته بعد إطلاق سراحهم شهر مارس 1946 إلى تأسيس حزب جديد،

سمي ب " الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA " شهر أفريل، واستمد برنامجه من "حركة أحباب البيان والحرية "[4]، وسبق وأن ذكرنا أنه ترك العمل السياسي كما جاء في وصيته، إلا أنه عاد إليه، ولا ندري إن عاد إلى نضاله من أجل بقائه في الساحة السياسية وفرض سلطته بمنافسة باقي الاتجاهات السياسية الأخرى، أم أنه رأى مصلحة الجزائر تقتضي وجوده.

في هذه الفترة حمل عباس قناعات جديدة، بانتقاله من المطالبة بالمساواة والإدماج إلى المطالبة بالاستقلال الذاتي وعضو في الاتحاد الفرنسي كدولة مشتركة، وهو ما اتضح في قولهم: «.

---

[1] - عبد الحميد زوزو: **محطات في تاريخ الجزائر- دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية،على ضوء وثائق جديدة**، مج 7 ، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 214

[2] - حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 110

[3] - حميد عبد القادر: المرجع نفسه، ص 111

[4] -عبد الكامل جويبة، الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة(1946- 1954) دار الواحة، الجزائر، 2013 ، ص143.

لا نريد إدماجا، ولا أسيادا جددا ولا انفصالا. بل غايتنا هي إبراز شعبا فتيا يتولى تثقيف نفسه اجتماعيا وديمقراطيا، ويحقق تطوره العلمي والصناعي، ويحمل رسالة انبعاثه معنويا فكريا، مرتبطة بأمة عظيمة متحررة الفكر»[1]، والسبب في هذا التحول هي حوادث الثامن ماي، حيث غيرت مواقفه من الاستعمار ومن تأثير تبعيته لفرنسا، فأضحى يرفض ويعارض أي سياسة إدماجية[2]، وصرح عباس أن الثامن ماي دفن سياسته المطالبة بالاندماج التي اتبعها حزبه منذ تأسيسه سنة 1927 وأحل محلها مطلب الاستقلال[3].

أما مصالي الحاج صاحب التيار الثوري والذي يجمع في قاعدته النضالية من عمال وفلاحين وحرفيين وتجار فقد خاض غمار الانتخابات كوسيلة لا غاية ليصل إلى أعماق جماهيره وتوسيع قاعدته وأتباعه وايصال أهدافه ومطالبه المنصبة في فكرة الاستقلال التام للجزائر، وتحصل في مشاركته الانتخابية على خمسة مقاعد من أصل خمسة عشر مقعدا. رغم أن الإدارة الفرنسية رفضت مرشحيه عن وهران وسطيف الذين كانوا يمثلون نصف مقاعد الحزب، كما شارك في انتخابات البلديات والجماعات المحلية سنة 1947 ضد قوائم الاتحاد الديمقراطي والشيوعيين المشتركة، وقوائم الإدارة الاستعمارية، وشارك أيضا في انتخابات المجلس الجزائري في أفريل 1948، وقامت الإدارة الفرنسية على رأسها الوالي العام " نيجلان " الذي خلف شاتينيو وبنية تقليص طموح الحزب في حصد أكبر عدد من المقاعد إلى تزوير نتائج الانتخابات، كي يبقي على الاستعمار ومهمته الحضارية التي يؤمن بها.[4]

والملاحظ في هذه الفقرة من التقرير للكاتب العام فرحات عباس. أنها تظهر تهجمه اللامحدود وعن حقده السياسي ضد حركة الانتصار، فالمتتبع للمسار النضالي لهذه الأخيرة، وما هو معروف عن حزب الشعب. أن هذا الأخير واجه إرهاب الاستعمار بمختلف الوسائل، وكان عرضة للإرهاب الفرنسي منذ كان يسمى" نجم شمال أفريقيا "، ولم تتوقف المضايقات ضده حتى اندلاع الثورة التحريرية.

---

[1] - أحمد مهساس: المرجع السابق، ص 263

[2] - فضيلة علاوي، مرجع سابق، 45.

[3] -نفسه، ص16.

[4] - حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 132

وما هو مشهود عن نوابه -حزب الشعب وبعده حركة الانتصار -أن مداخلاتهم في البرلمان الفرنسي تصل إلى حد المشادات والتوتر مع النواب الفرنسيين الذين يمثلون الجالية الفرنسية الأوروبية في الجزائر، ودخوله معترك الانتخابات السياسية إلا لتعميق مطلب الاستقلال الكامل للجزائر، وأن نضاله مستمر ضد الاستعمار، ولا يحمل في ذهنيته التآمر على الاتحاد الديمقراطي، أو على غيره من التيارات السياسية الجزائرية الأخرى[1].

وترجع أسباب الصراع بين الحزبين إلى الاختلاف الواضح في المنهج والمبادئ، فإيديولوجية فرحات عباس "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" مبنية على ثلاث ركائز، وهي:

إيمان الحزب برسالة فرنسا الحضارية في الجزائر.

- ربط مستقبل الجزائر بالديمقراطية الفرنسية والجالية الأوروبية بها ضمن الاتحاد الفرنسي، بمعنى تكريس مقولة "الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا".

- استعمال القوة (العنف) مرفوض، والثورة ضد فرنسا لا تخرج عن إطار شعار الثورة بالقانون.[2]

لقد أثبت النضال السياسي لكلا الحزبين السالفين الذكر والحركة الوطنية الجزائرية ككل استحالة تفاهم أو إقامة اتحاد يجمع كلمتهم ويوحد صفهم. بالرغم أن العدو مشترك، وهو ما عبرت عنه الجبهة المشتركة للدفاع عن الحرية واحترامها "، والتي تشكلت خلال شهر أوت 1951، بطلب (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية)، ضمت إلى جانب هذا الأخير الاتحاد الديمقراطي، والحزب الشيوعي، وجمعية العلماء، لكنها لم تعمر طويلا بسبب اختلاف الإيديولوجيات؛ في فترة عرفت عزل الحاكم انيجلان" نهاية أفريل 1951، و تعويضه ب" بروجى ليونار على رأس الولاية العامة".[3]

[1] -يحي بوعزيز: الاتجاه اليميني...، المرجع السباق، ص15.
[2] - يحي بوعزيز: الاتجاه اليميني...، المرجع السابق: ص 15 .
[3] - المرجع نفسه: ص ص 18 - 19

4-الحزب الشيوعي الجزائري:

كان هذا الحزب بعيدا عن طروحات حزب الشعب وجمعية العلماء، تارة يتقارب في وجهته الإيديولوجية مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وتأسس على أنقاض الجامعة الجزائرية للحزب الجزائري الفرنسي التي كانت تضم الأوروبيين والمسلمين منذ سنة 1924، وانفصل عن الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1936[1]، و الملاحظ أنه بقي يحمل أفكاره و طروحات، ولم يكن في أي وقت من الأوقات حزبا جزائريا صرفا، ولم يكن بمقدوره مزاحمة الحركة الوطنية؛ لأنه لا يحمل في برنامجه مطلب الاستقلال الذي هو مبتغى غالبية الجزائريين[2]، فهو الحزب الوحيد في الحركة الوطنية الجزائرية الذي ظل يعارض فكرة الاستقلال[3]، والمعروف عنه؛ أنه ساند مشروع بلوم فيوليت سنة 1936، الرامي إلى منح صفة المواطن الفرنسي إلى النخبة الجزائرية"[4].

الملاحظ أن الحزب الشيوعي الجزائري يأمل في أن تعصف أحداث الثامن ماي بحزب الشعب حتى يتسنى لهم ترشيح تنظيمهم كحزب ممثل للجماهير الشعبية، وفي نفس الوقت ممثلا للحكومة الفرنسية"، فحركة الانتصار عارضت أي مشروع لا يتجاوب مع مطلب الاستقلال، ولم تكن تنتظر من البرلمان الفرنسي أي حل في مستوى تطلعاتها.[5]

وجرت انتخابات أول جمعية تأسيسية في أكتوبر 1945، أي بعد خمسة أشهر من الأحداث المأساوية وجروح الجزائريين لم تندمل بعد، حيث طالب مناضلو الحركة الوطنية (حزب الشعب وأحباب البيان) بمقاطعة الانتخابات[6] ورغم الظروف العصيبة لم تمنع الحزب الشيوعي من تقديم مرشحيها، وتحصلوا على مقعدين وحصل الاشتراكيين على أربعة مقاعد وحصل أنصار بن جلول على سبعة مقاعد[7]، ومع ذلك لم تتمكن الإصلاحات التي طبقها عناصر الحزب الشيوعي من تحقيق ما ثريده الحكومة الفرنسية، وهي دفع الجماهير الشعبية

[1] - محمد حربي: **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: عياد نجيب، وصالح المثلوثي موفم للنشر، الجزائر، 1994 م. ، ص14
[2] - المرجع نفسه: ص 14
[3] - إبراهيم مياسي: **بحوث في التاريخ**...، المرجع السابق، ص 232
[4] - محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المرجع نفسه، ص14
[5] - أحمد مهساس: المرجع السابق، ص249.
[6] - محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية المرجع السابق، ص 1067.
[7] - أحمد مهساس: المرجع السابق، ص254

إلى التخلي عن الحركة الوطنية، ورفض المجلس التأسيسي الفرنسي المصادقة على مشروع بن جلول الذي طالب بالاندماج التام للجزائر في فرنسا مع الاحتفاظ بالهوية الإسلامية"[1].

وبمناسبة انتخابات المجلس التأسيسي الثاني في 2 جوان 1946 سعى الحزب الشيوعي إلى تحقيق الاتحاد مع أحباب البيان بتقديم مشروع مشترك يتضمن إدانة الإدماج والاعتراف بالأصالة الجزائرية، إلا أن الوطنيين لم يثقوا فيهم. خاصة وأنهم لم ينسوا انتقادات أحداث الثامن ماي[2] ، كما أن هذه الانتخابات لقيت معارضة شديدة من أعضاء حزب الشعب الجزائري المحظور، المحظور، واعتبروا مشاركة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تراجعا عن المبادئ التي سطرها حزب أحباب البيان والحرية وتخاذلا عن القضية الوطنية[3] ، وبقي متعنتا في موقفه من أي اتحاد تشكله الحركة الوطنية، فقد كانت هناك محاولة أخرى لتشكيل جبهة وطنية تضم كل من الاتحاد الديمقراطي وجمعية العلماء وحزب الشعب وكذا الحزب الشيوعي الجزائري، لكنها فشلت الاختلاف في المواقف السياسية والتوجهات الإيديولوجية[4]، خاصة المطالب التي اقترحها الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي الجزائري (تيار الإصلاح)، اللذان عارضا مشروع القانون الخاص باستقلال الجزائر، ونادا بفكرة الاتحاد الفرنسي ورفضا معا فكرة الوحدة العربية، وظل متشبثا بفكرته الأمة في طور التكوين وهي نقيض لفكرة الأمة العربية الإسلامية التي يدافع عنها حزب الشعب، واعتبر استقلال الجزائر وهم من الأوهام لا أكثر[5].

5 -موقف جمعية العلماء من الصراعات والزعامات السياسية:

أدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين دورا هاما في الحركة الوطنية الجزائرية، فكان لها وقع اجتماعي تربوي وأخلاقي، وقد ناضلت الجمعية وفق مبادئها المتمثلة في شعارها " الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا"، وإذا كان قادتها يؤكدون أن دور جمعيتهم هو العمل على إصلاح المجتمع وتقويمه في إطار ديني اجتماعي، مبتعدين عن السياسة التي

[1] - أحمد مهساس: المرجع السابق، ص255
[2] - محفوظ قداش: الحركة الوطنية الجزائرية..، المرجع السابق، ص 1069.
[3] - عبد الكامل جويبة: الحركة الوطنية الجزائرية. المرجع السابق، ص 151.
[4] - عبد الله مقلاتي: المرجع فى تاريخ للجزائر، المرجع السابق، ص 183.
[5] - أحمد مهساس: المرجع السابق، ص 274

يرونها من غير اختصاصهم حسب رئيس الجمعية الشيخ البشير الإبراهيمي[1]، وفي الحقيقة أن جمعية العلماء المسلمين قد جمعت الدين والسياسة، فقد تأكد اتجاهها السياسي منذ الاحتفالات الفرنسية بمرور مائة سنة على تبينت الوطنية السياسية لدى جمعية العلماء[2]، كما أنها لم تتوان احتلال الجزائر، وفي سنة 1936 تتوان حين دعيت إلى التكتل السياسي المسمى بأصدقاء البيان.

إن جمعية العلماء كانت دائما قريبة من الأحداث، فهي جزء من الحركة الوطنية، ولم تكن يوما بعيدة عن الصراع الدائر مع المستعمر أو بين الحركات السياسية الجزائرية، فكونها جمعية كانت تقف دور المراقب في الأحداث السياسية الدائرة في البلاد، وكانت أكثر من ذي مرة تخرج عن قوقعة الجمعية وتظهر بلباس الحزب السياسي.

فقد أثبت المسار النضالي للجمعية أنها انتهجت سياسة التقارب والتباعد تجاه الاختلافات والصراعات التي عرفتها تيارات الحركة الوطنية، ولو عدنا للوراء، فقد حدث هناك تقارب بين الجمعية والحزب الشيوعي الجزائري وحزب الشعب في المؤتمر الإسلامي سنة 1936، لأن حال البلاد حتم على كل شرائح الأحزاب الجزائرية أن توحد خطة العمل رغم اختلاف مشاربها الإيديولوجية والسياسية، وقد رد ابن باديس على الذين لاموه على العلاقة مع الشيوعيين فقال « كل عدو للاستعمار فهو صديق عبد الحميد بن باديس، وكل صديق للاستعمار فهو عدو عبد الحميد »[3].

كما أن أعضاء حزب الشعب كانوا يطمحون إلى الاتحاد مع الجمعية إلا أنهم اصطدموا بوفاة الشيخ ابن باديس، وصرح مصالي آنذاك: «إن وفاة الزعيم الروحي تعتبر أكبر كارثة لا على الإسلام وحده بل على كل المسلمين، ولا سيما على الأوساط الشعبية التي كانت تعتبر الشيخ ابن باديس الخصم الرئيسي لفرنسا»[4].

---

[1] -عبد الرحمان بن العقون: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر**، ج 2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1989 ، ص 376

[2] -- عبد الكريم بوصفصاف: **جمعية العلماء المسلمين الجزائرية وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى دراسة تاريخية وايديولوجية مقارنة** ، ط2، دار مداد، قسنطينة، 2009، ص 349.

[3] - عبد الكريم بوصفصاف: المرجع نفسه، ص357.

[4] - نفسه، ص217

وبعد وفاة الشيخ ابن باديس رحمه الله فإن جمعية العلماء سارت على نهجه، ولم تتغير أفكارها بفضل قادتها البارزين مثل:" محمد البشير الإبراهيمي ومبارك الميلي، والعربي التبسي..."[1] ففي الأربعينيات؛ فإن جمعية العلماء وتماشيا مع مبادئها ومنهجها لم تتردد حين طلب منها الاتحاد والمشاركة في بيان فبراير 1943، هذا البيان الذي جمع النواب الجزائريين ومناضلي حزب الشعب والجمعية في مطالب واحدة، رغم اختلافهم الإيديولوجي فإن الظرف أرغم عليهم توحيد الرؤى، وأرسلوا البيان إلى الحكومة الفرنسية يطالبون فيه بحرية جميع السكان المسلمين الجزائريين وبالقضاء على الإقطاعية الزراعية، والاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية.[2]

إن إجماع جمعية العلماء والنخبة ومناضلو حزب الشعب خطوة هامة في طريق الوحدة بين

المجموعات الإسلامية على اختلاف اتجاهاتها، فقد توحدت الآراء والمواقف سنة 1944 لمجابهة قانون 7 مارس الذي أعطى لحوالي 60 ألف جزائري حقوق المواطنة الفرنسية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية كمسلمين، هذا المرسوم أثار غضب الجزائريين وكل الفئات الإسلامية، فقد هاجمت جمعية العلماء هذا التشريع هجوما شديدا، واعتبر شيخها الإبراهيمي هذا القانون خطوة نحو إدماج لا يرضى به الشعب الجزائري المسلم بأي ثمن، ونرى في هذا الهجوم أنه أقرب إلى الثورية التي ينادي بها حزب الشعب الجزائري، كما وجه مصالي نفس الانتقاد ونادى بتحرير المسلمين الجزائريين في إطار دولة جزائرية لها برلمانها وتتمتع بمواطنة جزائرية"[3].

وكون مصالي وعباس والإبراهيمي جميعا جبهة متحدة لمعارضة هذا الإجراء الجديد الذي يقف حجر عثرة في طريق استقلال الجزائر، وتمثلت هذه الجبهة في إنشاء " أحباب البيان والحرية " وللإشارة هنا إن وقوف الجمعية بجانب النخبة وحزب الشعب لا يفسر تراجعها عن مبادئها، وانما يفسر بتطور أعضاء النخبة وخروجهم من سياسة البحث عن وطن لهم في فرنسا، فقد حافظت الجمعية على برامجها ومطالبها في المجالات الثلاثة والمتمثلة في:"

[1] -عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء المرجع السابق، ص-ص216، 217

[2] -نفسه، ص-ص257-258.

[3] -عبد الكريم بوصفصاف: نفسه، ص ص 243 - 244

المساجد، التعليم، القضاء[1]، أما بالنسبة لموقف الجمعية من حوادث الثامن ماي، فإن الإدارة الفرنسية اعتقلت الشيخ البشير الإبراهيمي وكثير من العلماء، وبسبب ما حدث فإن الجمعية انفصلت عن حزب الوطنيين بتهمة عدم قيامهم بالمسؤولية وأنهم استعملوا من طرف الشرطة ، ولم تساير حزب الشعب في دعوته إلى الوحدة الوطنية، وكما هو معروف أن حركة العلماء تفضل الوسائل السلمية وتبحث عن حل للقضية الجزائرية، حل لا يحدث قطيعة مع الإطار القانوني القائم في ظل الوجود الفرنسي[2] وأصبحت الجمعية أقرب إلى الاتحاد الديمقراطي من خلال دعوتها إلى المحافظة على الكيان الجزائري دون التطرق لقضية الاستقلال[3]. هذا التغير في موقف العلماء اعتبره حزب الشعب خيانة في حقهم.[4]

الجدير بالملاحظة هو بقاء التقارب والتنسيق في العمل بعد الحرب العالمية الثانية بين العلماء والنخبة والحزب الوطني (حزب الشعب الجزائري)، وهي تيارات تختلف في التصورات والأطروحات، وباتوا يجمعون على رفض الإصلاحات مهما كانت في إطار الفرنسية"[5].

وما يمكن قوله عن جمعية العلماء أنها كانت بعيدة عن كل الصراعات السلطوية التي عرفتها باقي الأحزاب السياسية، ولم تكن تسعى لأي نفوذ سياسي، بل بالعكس وجدناها تسارع إلى كل اتحاد أو تجمع وطني في إطار الشرعية التي يرجى منها ترسيخ اللغة العربية والحفاظ على مقومات الأمة من دون تمييز عرقي أوديني، وطبقا لشعارها فإنها حاربت التنصير والفرنسية والتجنيس والإدماج.

ومع أنها جمعية إصلاحية إلا أنها كانت بوزن حزب، لها وزنها الشعبي والحكومي أكثر من الأحزاب التي كانت موالية للاستعمار، باعتراف الوثائق الفرنسية، وبحكم أنها جمعية دينية فقد كانت أيديولوجيتها مبنية على الإصلاح بتربية المجتمع وتكوين الأجيال وتطهير العقول من الجهل والأكثر من دورها الفعال في الإعداد لتحرير الجزائر من الاستعمار، وقد تبين ذلك بتأييدها اندلاع الثورة التحريرية المباركة.

[1] - عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء المرجع السابق، ص359.
[2] -محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المرجع السابق، ص 15
[3] -سليمان قريري: المرجع السابق، ص 154
[4] - عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء المسممين الجزائريين ودورها...، ص224.
[5] -نفسه،ص-ص359-360.

الفصل الأول:

المبحث الأول: ترجمة شارل ديغول

المبحث الثاني: أحداث 13 ماي 1953.

الفصل الأول:

المبحث الأول: ترجمة شارل ديغول (1890-1970)

هو شارل أندري جوزيف ماري ديغول(Charles André Joseph Marie de Gaulle) ولد في 22 فيفري 1980 في مدينة ليل الفرنسية، ترعرع ونشأ في بيئة دينية، أبوه كان مدرسا ثم مديران وكان مولعا ومتيما بمَريم العذراء والسيّد المسيح عليهما السلام، عرف ديغول بالاستقامة والعفة والصراحة، وكان ذو طابع فريد في مجال السيآسة وكان سياسيا من القلائل الذين ينطق لسانه بكل ما يدور في خلدهم من آراء وأفكار، وكان يتميز بالشجاعة ولا يبالي بالخطر في المعارك، وبالذكاء في حياته، وحب القراءة والكتابة والاطلاع، وكان ميالا إلى قراءة المؤلفات الأدبية والفلسفية، والتاريخ والمؤلفات العسكرية.[1]

تميّز شارل ديغول بالحرص على المبادئ الأخلاقية وبالسيّاسة الوطنية، بدأ اهتمامه بالفنون العسكرية منذ ريعان شبابه، وتميّز بحبه لفرنسا التي كانت تملك كل مشاعره وأفكاره، التحق بمدرسة سان سير(saint-cyr) العسكرية، فأظهر تفوقه على سائر الطلبة، وفي سنة 1913 تخرج من المدرسة الحربية واختار ديغول الفرقة الثالثة والثلاثين سلاح المدفعية وهنري فليب بيتان هو قائد الفرقة التي التحق بها ديغول، وكان ديغول يفضل الوحدة وعدم الاختلاط حتى أنه اتهم بالغرور والكبرياء واتصف بسرعة الغضب.

أعماله: -

- رقي إلى مرتبة نقيب على الجنود الفرنسيين في الحرب العالمية الأولى ضد ألمانيا في 1915 موقعة فردان.

- شارك في الحرب العالمية الأولى برتبة ملازم في الجيش.

- في 1921 شارك كقائد فرقة المدفعية ضمن البعثة العسكرية التي أوفدت إلى بولندا بقيادة الجنرال مكسيم ويغان، وكان له أثر كبير في صد آلجيش الروسي ومنعه من احتلال مدينة وارسو عاصمة بولندا.[2]

[1] - محمد حسن المحامي: **عباقرة خالدون: شارل ديغول**`،منشورات المكتب العالمي للطباعة والنشر،بيروت،لبنان، 1988 ،ص ص 11-12.
[2] -نفسه، ص33.

. دعي إلى إلقاء محاضرات في سان سير الحربية بعد رواج مؤلفاته، كما عين أستاذا فيها في سنة 1923

- عينه القائد بيتان في سنة 1925 عضوا في المجلس الحربي الأعلى Le conseil supérieur de la geurre للمساهمة في تكوين جيش المستقبل لفرنسا.

- لقي معارضين لنظرياته وآرائه من قبل أصحاب النظريات التقليدية، بينما أعجب به القادة الكبار وضباط الجيش والماريشال بيتان فكلف بالتدريس في جامعة السوربون وبعد ذلك أنتدب ديغول للتدريس في المدرسة الحربية العليا المسماّةEcole supérieur de la geurre

- كلف أيضا بأعمال هامة في الجيش الفرنسي بعد تولي ويغان مكان الماريشال بيتان.

- في 1932 عين ديغول عضوا في المجلس الأعلى للدفاع الوطني Conseil supérieur de la defense Nationale وحاول أن يقنع المجلس بنظريات تطوير الجيش الفرنسي، ولكن أعضاء المجلس عارضوه وترددوا ولكن في الأخير استفادت ألمانيا النازية من نظرياته قبل أن تستفيد منها فرنسا سواءا في الجانب التكتيكي أو الاستراتيجي، وهذه النظريات خلقت معارضين كثراً من بينهم القائد ويغان وغيرها ولكن في الأخير علم الرأي العام صحة ما نادى به الجنرال ديغول لكن بعد فوات الأوان ودخول القوات الألمانية إلى فرنسا.

- عين ممثلاً للحكومة فيما يتعلق بشؤون الحرب والدفاع عن الوطن في أثناء تولي بول نيو رئاسة الوزراء.

- ألقى بيان سماه الرسالة الخالدة الذي دعي فيه إلى تشكيل حكومة فرنسا الحرةّ تحت حماية إنجلترا بعد توقيع الهدنة مع ألمانيا من قبل ويغان وبيتان وبدأ بتشكيل الخلايا الأولى لحركة المقاومة الفرنسية وهذا كله خلق عداء بين ديغول وحكومة فيشي، وأصدرت عدة بيانات حوله بإعدامه وهذا في ظل المحاكمة غيابيا، بتهمة الخيانة العظمى في سنة 1940 ورسم العديد من الخطط لإنقاذ فرنسا رغم الصعاب التي واجهتها ولقي المساندة البريطانية من وستون

تشرشل والإذاعة والصحف، وفي الأخير وإثر الدعم الذي لقيه ديغول تم تّحرير مدينة باريس في 25 جوان 1944 وصمم على تغيير سياسة فرنسا الخارجية.[1]

- مؤلفاته :

* كتاب الشقاق في صفوف العدوLa discorde chez L'ennemi تكلم عن ميول واتجاه الجيش الألماني.

* عرف من خلال مذكراته التي كتبها بنفسه وترجمت إلى أكثر اللغات الحية في العالم: مذكرات شارل ديغول شملت ثلاث كتب أولها: نداء الشرفL'appel d'honneur والثاني اسمه: الوحدة L'unité والكتاب الثالث سماه: الخلاصLe salut ومذكرات الأمل - التجديد

* في سنة 1932 ألف نحو جيش محترف Vers L'armee de metier وهو يشرح فيه الوسائل التي يمكن أن يصبح الجيش الفرنسي محترفاً ويجعل من القتال مهمته، وهي دعوة لصناع القرار وأهمية الأسلحة الميكانيكية في حروب المستقبل وكان أولّ المهتمين بأفكاره هو أدولف هتلر.

La discorde chez L'ennemi, librairie berger-levrault,édition1924,librairie paris,1972

Le fil de L'épée, librairie berger-levrault, édition1934, librairie Plon, 1971.[2]

La France et son armée, librairie Plon 1938 et 1972.

Trois études, librairie berger-levrault, édition1945, librairie Plon, 1971.

Mémoires De Guerre : L'appel (1940-1942) .- L'unité.(1944- 1942)

-Le Salut.(1946 - 1944)

Discours Et Messages, librairie Plon, 1970:

–Pendant la guerre (1940- 1946). – Dans L'Attente.(1946 -1946)

–Avec le renouveau (1940- 1946). – Pour l'effort.(1946 -1940)

[1] - محمد حسن المحامي :المرجع السابق، ص ص 110-111.

[2] - **CHARLES DE GAULLE**:op,cit,voire :le page de couvrerture

–Vers le terme.(1946 -1940)

Mémoires D'Espoir, librairie Plon ,1970 et1971:

–Le Renouveau (1958-1962). – L'Effort (1962-...).[1]

Articles et écrits, librairie Plon, 1975.

Lettres notes carnets, librairie Plon 1980, 1981, 1982, 1983, 1985... 1997 .

- تشكيله للحكومة:

يقول ديغول بنفسه : ألفت الحكومة من أندريه مالرو الذي يظل إلى جانبي ويتولى الشؤون الثقافية، وأربعة وزراء دولة هم: غي موليه، بيار فليملان، و فيلكس هوفويه-بوانيي، ولويس جاكينو، الذين يمثلون مع وزيرالعدل ميشال دوبريه، مجموعة التجمعات السيآسية باستثناء الشيوعين، والذين سيتولون تحت إشرافي إعداد الدستور المقبل، و يتولى النوّاب الأربعة أنطوان بيناي و جان برتوان و بول باكون و ماكس لوجون وزارات المالية، والتربية الوطنية، والعمل، الصحراء[2]..ووزارة الخارجية تسلم إلى كوب دومور فيل أما وزارة الداخلية فهي إميل بللوتيه وبيار غيوما سيتولى وزارة الجيش، أما شؤون فرنسا فيما وراء البحار فهي للحاكم برناركورنو جانتي، وهم بدورهم يظلون تابعين له، أما قضية الجزائر فهي من مهام الجنرال ديغول.

والوزراء التالية أسماءهم فهم سيشغلون المناصب التالية: أدوار رامونيه وزارة الصناعة والتجارة، وروبير بورون الأشغال العامة وشؤون النقل وأدمون ميشله شؤون المحاربين القدماء و روجيه هوديه شؤون الزراعة وأوجين توما البريد والبرق والهاتف و جاك سوستيل الإعلام. وبيار سود للبناء وبرنار شينو للصحة العامة وأندريه بوللوش مندوبا في رئاسة مجلس الوزراء أما ديغول فهو رئيس الدولة ويعد هو المسؤول عن فرنسا والجمهورية، ويقوم بت عين الحكومة ويترأس اجتماعا ويسمي الموظفين المدنيين والعسكريين والقضائيين، وهو قائد الجيش ويتناول تنظيم السلطات، وتعيين مجلس الوزراء ونص الدستور.

[1]- **CHARLES DE GAULLE**:op,cit,voire :le page de couvrerture·

[2] - شارل ديغول:**مذكرات الأمل: التجديد"1958-1962"** ،تر:سموحي فوق العادة، ط 1، منشورات عويدات، بيروت،لبنان، 1971،ص 36.

وأنتخب في ال 21 ديسمبر 1958 ديغول رئيسا للجمهورية الفرنسية الخامسة، ونصب رئيسا رسميا في ال 8جانفي 1959.

المبحث الثاني: أحداث 13 ماي 1958.

في 26 أفريل 1958 ، قام ألاف المستوطنين الموجودين بالجزائر، بمظاهرات مطالبين فيها بتغير الحكومة الفرنسية ، وذلك بعدما تأكد هؤلاء من عجز الحكومة القائمة آنذاك –حكومة فيلكس غيار[1] من القضاء على الثورة[2]، وهو ما يعني ضياع مطامعهم العنصرية في الجزائر، وتطور الأمر إلى أن قام هؤلاء باحتلال دار الحكومة الفرنسية بالجزائر يوم 13 ماي 1958 ، ثم انضم إليهم الجيش العامل بالجزائر، وعلى رأسه الجنرال رؤول سالان[3]، قائد الأركان وجاك ماسو قائد فرقة المظلات، وأمام ذلك تدخل الرئيس الفرنسي روني كوتي، وقام بإجراء تغير في الحكومة، وصل على إثره بيير بفيملين إلى رئاسة الحكومة عوضا عن فيلكس غيار[4] ولكن ذلك التغير لم يغير الأمر، ورفض هؤلاء المتظاهرين الحكومة الجديدة، وتشكلت لجنة الأمن الوطني من الأوروبيين المناهضين لأية حكومة يرأسها بفيملين، وتزعم هذه اللجنة المتمردة على الحكومة الفرنسية الجنرال ماسو، الذي بعث ببرقية مستعجلة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية روني كوتي، يطلب فيها تشكيل لجنة للأمن العمومي في باريس بدلا من تشكيل حكومة فرنسية، ومن ثم طالب هؤلاء بدعوة الجنرال ديغول إلى الحكم.[5]

وبناءا على دعم هؤلاء، فإن الجنرال ديغول، كان ينوي تغير نظام الجمهورية الرابعة، وإقامة نظام رئاسي يتمتع فيه رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة، وذلك بسبب خبرته الطويلة في الحرب، هذا ونجد أن ديغول كان يتلقى دعما من طرف الأقدام السود الموجودين بالجزائر.[6] وعلى هذا الأساس شكلت في 14 ماي 1958 حكومة في باريس يرأسها بفيملين، بعد أن نال ثقة البرلمان ب 462 ضد 112 صوت، وسلطة أخرى في الجزائر يتزعمها الجنرال ماسو،

---

[1] - جوان غليسبي . **الجزائر الثائرة ،** ترجمة : خيري حماد .- ط 1 .- دار الطليعة ، بيروت ، 1961 .- ص 194

[2] - محمد الميلي . - **مواقف جزائرية** .- ط 1 .- المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 . – ص59 .

[3] - ولد سنة 1899 ، من عائلة حرفية، عينه الرئيس الفرنسي غي مولي على رأس الجيوش الفرنسية بالجزائر، ينتمي إلى تيار اليسار، وكان يؤيد فكرة بقاء الجزائر فرنسية أنظر:

Encyelopédies d'aujourd'hui.–**dictionnaire des presonnages historiques** –éd pochothèque, France 1995, P 931

[4]- Benjamin stora.**– histoire de la guerre d'Algérie :(1954-1962)**.–Op.cit,P 48.

[5] - عمار بوحوش –المرجع السابق، ص 428

[6]- Benjamin stora. –histoire de la guerre d'Algérie (1954-1962). – Op.cit.- P 50.

وفي 17 ماي 1958 وصل جاك سوستال[1] إلى الجزائر وبدأ يخطط بالتعاون مع الجنرال سالان لعودة ديغول إلى الحكم بالقوة، وعدم التفاوض مع الحكومة بقصد إقناع رئيسها بالتنازل عن السلطة لديغول، وتوسط غي مولى[2]، بين الحكومة والجنرال ديغول وذلك حتى يتم السيطرة على الجيش الذي بات يهدد النظام هناك في فرنسا ، وفي مؤتمر صحفي للجنرال ديغول يوم 19 ماي 1958 ، أعلن هذا الأخير هناك عن شكره للجيش الذي حافظ على الأمن في الجزائر، وفي 23 ماي استولى العسكريون على السلطة في جزيرة كورسيكا، وهددوا الحكومة بالاستيلاء على السلطة في فرنسا.[3]

وأمام ذلك تأكد أعضاء الحكومة الفرنسية، أن تسليم السلطة إلى الجنرال ديغول هو المخرج الوحيد للأزمة، ولهذا دخلوا في مفاوضات سرية مع ديغول، بقصد إقناعه أن يستنكر فكرة العنف واستعمال القوة من طرف المسؤولين في الجيش الذين تمردوا على حكومتهم، ونجده قد رفض في البداية، ولكن تأكد أن العسكريين قد قرروا الإطاحة بالحكومة الفرنسية بالقوة يوم 28 ماي 1958 ، آنذاك أصدر بيانا قال فيه بأنه بدأ يجري الاتصالات لتكوين حكومة جمهورية، وأنه لا يوافق على استعمال القوة الذي ينتج عنها عواقب خطيرة[4] ، وعلى هذا الأساس، وفي اجتماع قصير لمجلس الوزراء يوم 28 ماي 1958اعترف بيير بفيملين بأنه من المستحيل تجنب حرب أهلية، وأن الحل الوحيد هو تسليم السلطة إلى الجنرال ديغول بطريقة قانونية، وهكذا قدم إلى رئيس الجمهورية استقالة حكومته، وهنا تدخل روني كوتي، وطلب من ديغول أن يتولى رئاسة الحكومة، بشرط أن يأتي إلى البرلمان، ويقف أمام النواب

---

[1] - ولد جاك سوستال سنة 1912 ، من عائلة نقابية بروتستانية، إلتحق بالمدرسة العليا للأساتذة، ، وتخصص في علم الفلسفة والأجناس، بدأ مشواره السياسي في اللجنة المناهضة للفاشية سنة 1935 وفي 15 جانفي 1955 عين حاكما عاما للجزائر من قبل ماندیس فرانس خلفا لروجي ليونار، ورغم سقوط حكومة ماندیس، إلا أن إدغارفور أبقي سوستال في منصبه، وفي 02 فيفري 1956 غادر الجزائر وخلفه روبير لاكوست في عهد حكومة غي موليه. للتوسع أكثر أنظر:

Jacques Soustelle, Maurice cuttolia.– Expose sur la situation générale de l'Algérie en 1954 .–imprimerie officielle du gouvernement générale de l'Algérie, Alger, 1955.

[2] - ولد في مدينةFlers بفرنسا في 31 ديسمبر 1905 ، تحصل على شهادة الليسانس في الأدب الإنجليزي من جامعة ليل، وفي سنة 1923 انضم إلى الحزب الإشتراكي، شارك في الحرب العالمية II ، ووقع أسيرا بيد الألمان مرتين، ومن المناصب التي شغلها رئيس بلدية Arras 1945سكرتيرا عاما للحزب الاشتراكي الفرنسي 1946 ، عين نائب رئيس الاشتراكية الأممية، ثم عين رئيس الحكومة من فيفري 1956 إلى مايو 1957 ، كما عين وزيرا للأشغال العمومية في حكومة الجنرال ديغول من1956 إلى 1959 . أنظر:

Benoît y vert. –Dictionnaire des ministres. – éd. Perrin, Paris, 1990.

[3] - عمار بوحوش. –المرجع السابق.- ص 429

[4]- Benjamin stora .–Histoire de la guerre d'Algérie (1954-1962) .–Op.cit.- P 50.

ويوافقون على تعيينه رئيسا للحكومة، وفي 01 جوان 1958 وافق البرلمان الفرنسي بأغلبية 329 صوت ضد 224 على تعيين ديغول رئيسا للحكومة الفرنسية.

الفصل الثاني:

سياسة ديغول في توسيع الهوة بين قيادة الثورة على الصعيد المحلي والخارجي.

المبحث الأول: سلم الشجعان.

المبحث الثاني: مخططات شال وموريس العسكرية في القضاء على الثورة" 1959-1961"

المبحث الثالث: مشروع حق تقدير المصير.

الفصل الثاني: سياسة ديغول في توسيع الهوة بين قيادة الثورة على الصعيد المحلي والخارجي.

لما تعفنت السياسة الفرنسية وأصبحت عاجزة أمام قوة الثورة الجزائرية وتماسكها داخليا وخارجيا وأدت انتصاراتها العسكرية والسياسية إلى سقوط الحكومات الفرنسية الواحدة تلو الأخرى، ولم يكن أمام العسكريين الفرنسيين إلا أمرا واحدا لإنقاذ فرنسا، لذلك قاموا بانقلاب 13 ماي 1958 وأرغموا الجنرال ديغول على العودة إلى الحكم.

وجاء ديغول إلى السلطة معتمدا الدعوة إلى سياسة الإصلاح التي بدأها سوستال مؤكدا على ضرورة وضع مخطط عسكري كبير للقضاء على الثورة والتمكن من فصل جيش التحرير الوطني عن الشعب في الأرياف والمدن، وعزل قيادة الثورة في الخارج وتعويضها بقوة ثالثة من المتغربين الجزائريين. وقد تأكدت سياسة ديغول في تصريحاته المتعددة، نذكر منها قوله يوم 6 جوان 1958 بوهران: " إن فرنسا هنا وهي مقيمة بالجزائر وإلى الأبد"، ويوم 7 من نفس الشهر " إن الجزائر أرض فرنسية اليوم وإلى الأبد".

ثم قال مخادعا الجميع في ديسمبر 1958 قوله: "لقد طويت صفحة المعارك " ولكن الواقع أنه طلب من الجنرال شال وضع مخطط لمعارك كبرى لضرب الثورة في الجبال والأرياف، انطلقت في فيفري 1959 وكان ديغول في نفس الوقت معتمدا مشروعا إصلاحيا سماه (مشروع قسنطينة) ولذلك صرح عدة مرات مؤكدا على سياسة (التهدئة) قوله في أوت 1959: " إن التهدئة على الأبواب ".

أما سياسته الإصلاحية المسماة بالتهدئة فقد اعتمدت أساسا على جمع السكان في محتشدات وقرى تشبه السجون الجماعية بهدف عزل الشعب عن الثوار وإغرائه بالأساليب الملتوية ولكن الشعب بقي متمسكا بالثورة ولم يتبع سياسة فرق تسد.

كان مآل هذه السياسة الفشل مثلها مثل سياسة الحكومات السابقة، فانتصر الثوار على عمليات شال العسكرية وانتصر الشعب في المحتشدات على سياسة ديغول الانفصالية، وانتصرت القيادة السياسية في الخارج على فرنسا في المحافل الدولية وهو الأمر الذي جعل ديغول يصرح في 16 سبتمبر 1959 قوله :"إني أعتقد أنه من الضروري أن نعلن منذ اليوم

اللجوء إلى تقرير المصير، إني باسم فرنسا والجمهورية ونظرا للسلطات التي يخولها لي الدستور في استشارة المواطنين أتعهد إن عشت واستجاب لي الشعب بأن أطلب من الجزائريين أن يعبروا عن ما يريدونه في نهاية الأمر. أما تاريخ الانتخاب فسأحدده عندما يحين الوقت، وهو على أكثر تقدير بعد أربعة سنوات من عودة السلم عودة حقيقية، أي بحيث لا يبلغ عدد القتلى في المكامن والحوادث مائتين في العام"

المبحث الأول: سلم الشجعان

إن فشل ديغول في الانتصار على جبهة التحرير الوطني وجيشها، دفعه للجوء إلى الحرب النفسية´ سلم الشجعان أو سلم الأبطال، إثر ندوة صحفية عقدها في 23 أكتوبر 1958، قال فيها: "...أقول بكل وضوح أن رجال الثورة قد حاربوا بشجاعة فليأت سلم الأبطال...كيف العمل لتنظيم نهاية المعارك؟ فحيث توجد المعارك المحلية، ليس على قادم إلا أن يتصلوا بالقيادة العسكرية الفرنسية، وفي هذه الحالة فإن المحاربين سيستقبلون استقبالا مشرفا"[1]

وهو بذلك يدعوا المجاهدين إلى العودة إلى ديارهم وتسليم أسلحتهم إلى قوات ديغول وهنا يعتبرون شجعانا لأنهم استسلموا بدون شروط ولا قيود.

كما يذكر محمد لبجاوي النصّ الكامل لهذا المشروع ومما جاء فيه:" ... أقول بدون التواء أن معظم رجال الثورة قاتلوا بشجاعة، فليأتي صلح البواسل...إن الحكمة القديمة للمعارك تتطلب في هذه الأحوال استخدام راية البرلمانيين البيضاء، وفيما يختص بالمنظمة الخارجية فإنّني أردّد عاليا ما سبق أن قلت: إذا سمي مندوبون للاشتراك مع السلطة في تنظيم إنهاء أعمال الحرب فما عليهم إلا أّن يقصدوا السفارة الفرنسية في تونس أو في الرباط فهذه أو تلك ستؤمن انتقالهم إلى فرنسا وهناك ستكون سلامتهم التامة مضمونة، وإني أكفل لهم حرية العودة أو الرجوع"[2]، وبالتالي فمضمون الاستسلام مزدوج أحدهما عسكري يجري على الأرض الجزائرية، والأخر سياسي يجري في العاصمة الفرنسية باريس، ويكون هدفه تحويل الاستسلام الأول استسلاما رسميا.[3]

[1] - شارل ديغول: المرجع السابق،ص 80

[2] - محمد لبجاوي: **الثورة الجزائرية والقانون (1960-1961)**، تر:علي الحنش،ط 1،دار الرائد للكتاب،الجزائر، 2005 ،ص 224

[3] - عمر بوضربة: **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية(1954-1962)**،،دار الإرشاد للنشر والتوزيع،الجزائر، 2013، ص

وممآ جاء في هذا الشأن يضيف قوله:" كنت قد تحدثت عن سلّم الأبطال ماذا أعني بهذه الكلمة؟ إنني أعني بأن ّه يجب على أولئك الذين يطلقون النآر أن يوقفوها وأن يعودوا إلى ذويهم وإلى أعمالهم بدون خجل.[1] فقد طلب من المجاهدين وقف القتال والعودة إلى حياتهم بصفة عادية وطي صفحة الماضي.

فقد أراد منه زرع الشقاق داخل صفوف الثورة، واستسلام الثوار ليحفظ لفرنسا ماء وجهها، وهذا ما جعل فكرة التمييز فيما بين" عسكريين وسياسيين"، فالحكومة تسير العمل العسكري والمقاومون لهم كلمتهم التي يقولونها في الشؤون السياسية، ولكنه اشترط أن يحدث ذلك بعد أن يرفع المقاتلون العلم الأبيض.

2-أهدا ف المشروع:

يبدوا أن ديغول من وراء هذا المشروع أراد تحقيق العديد من الأهداف، لأنهّ كان ينظر إلى هذه الأمور من زاوية ذاتية فقط ولا ينظر إليها من ناحية الموضوعية، التي تطرح عليه النظّر في سبب الثورة على فرنسا، فهو اعتبر الثوار مثل العمال الذين يضربون عن العمل من أجل تحقيق مطالبهم، وأن آلإدارة الفرنسية السابقة أغضبتهم ورفضت تلبية مطالبهم، وأن ديغول سينظر لمطالبهم وسوف يحقق القليل والتي نلخصها فيما يلي:

- أراد الاستسلام من طرف جبهة التحرير الوطني وجيشها دون أي قيد أو شرط، فكان الهدف الأساسي من سلم الشجعان هو استسلام الثوار بوضع السلاح دون تحقيق الأهداف والنتائج التي انطلقت من أجلها الثورة، لكن في المقابل كان قد اعتبر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني هم قادة التمرّد لكن لا يمكن الاعتراف بهم ممثلين للأمة الجزائرية في إطار محادثات شبه رسمية أو رسمية.

- زرع الانقسام وسط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حتى يضعفها فيسهل عليه فرض شروطه أثناء التفاوض، وذلك من خلال امتداح بطولة العسكريين ودعوة المنظمة الخارجية (السياسيين) للاستسلام الرسمي.[2]

[1] - محمد لبجاوي:المرجع السابق،ص 224.
[2] - عمر بوضربة: **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص574.

- خلق البلبلة والصراع وسط جيش التحرير الوطني بتقسيم الصفوف إلى الداخل والخارج.

وأماّ تصور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حول الهدف من سلم الأبطال والذي لخصه سليمان الشيخ فيقول: بأن ردةّ من ديغول على تصريح فرحات عباس باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 26 سبتمبر 1958 الذي عرض فيه التفاوض على فرنسا[1] حتى يرفع اللّبس والإحراج عنها أمام الرأي العالمي.

وفي 31 جانفي 1959 جددّ ديغول نداءه، لكن لا أحد من المجاهدين أو القادة استجاب لندائه[2]، ولما لّم تجد فرنسا أذانا صاغية لهذا العرض، استمرت في إجراء الانتخابات البلدية فيما بين 19-26 أفريل 1959.[3]

وامتنع الجزائريون عن التصويت في أغلب المدن والقرى.

3-ردود الفعل حول مشروع سلم الشجعان:

3-1-موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني:

أماّ عن رد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن مشروع سلم الشجعان فقد كان الرفض بعنف وشدة وتذكر جريدة المجاهد أن رئيسها أكد يّوم 25 أكتوبر 1958 رفض الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لسلم الشجعان، مع تركها الباب مفتوحا أمام أية مفاوضات جادة وجدية، ولقد أكدنا دائما رغبتنا في حل المشكل الجزائري حلا سلميا تفاوضيا، وجاء في مجمل التصريح ما يلي:" ولكنه نسي أو تناسى ما هي علاقة الجزائر بفرنسا؟ هل هي علاقة اتصال أم انفصال؟ ونسي أن الشعب الجزائري قد رفض الإدماج بكل أشكاله وهو في أشد حالات ضعفه وقهره وكيف يقبله اليوم، وثورته في عامها الرابع قد لقيت وأحدثت صدى كبير ويقول بأنه يفضل أن نكون عشرة ملايين من الجثث الهامدة على أن نكون عشرة ملايين من الفرنسيين. ولكن هذا لا يعني إطلاقا تزمت الجانب الجزائري بشأن الدخول في مفاوضات حاسمة وجدية، بل على العكس من ذلك فإنهاّ فتحت المجال لذلك.

---

[1] - سليمان الشيخ: **الجزائر تحمل السلاح: دراسة في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة المسلحة**، تر:محمد حافظ الجمالي،منشورات الذكرى الأربعين، للاستقلال،الجزائر، 2002 ،ص 80.

[2] - عمار ملاح: **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر ، 2004 ،ص 132

[3] - شارل ديغول: المرجع السابق،ص 81.

كما يذكر عمر بوضربة أهم النقاط التي ركزت عليها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لرفض المشروع وتتلخص في:

- تأكيد ديغول من خلال المبادرة على رفضه للتفاوض مع الممثل الحقيقي للشعب الجزائري، وهو ما أستنتج من خلال أسلوبه وسياسته التي ظهرت في خطابه.

- الخطاب أعطى صورة عن نظرة ديغول لحّل القضية الجزائرية، فجزأ قيادة الثورة الجزائرية إلى عسكريين وسياسيين، بين معتدلين ومتطرفين، وبالتالي ليريد التفاوض مع مجموعة من العملاء لكي يوهم الرأي العام، ويظهر بأنه متمسك بالحل السلمي للمشكل الجزائري، وأنه لا يعترف بالجبهة وجهازها التنفيذي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الممثلين الشرعيين والمفاوضين المقبولين، وإقناعها بأن ّالسلام لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التفاوض بصورة جدية.

- استناد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى بعض مقاطع خطاب ديغول للتدليل على حالة الحرب في الجزائر، فتكلم عن العلم الأبيض ووضع السلاح، وهو ما يعني اعتراف بوجود معارك في الجزائر، ومن خلال وجهة نظر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يعتبر اعترافا ضمنيا بوجود حالة حرب، وبالتالي ينبغي تطبيق القوانين المتعلقة بالحروب، وبالتالي لابد من حل النزاع بالطرق السلمية عن طريق التفاوض بين المتنازعين[1]، وذلك على أساس الشروط التالية:

1-التوجه للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.

2-الاعتراف بنهاية الاستعمار، وحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

3-فتح مذاكرة رسمية بين رجال الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية

4-إعلان إيقاف إطلاق النار على أساس هذه الشروط.[2]

[1] - عمر بوضربة: **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص-ص578،576.
[2] - علي ملاح: المرجع السابق، ص 119.

أما جبهة التحرير الوطني فقد أطلقت شعار اللإمتناع عن الانتخاب أو الترشح وتؤكد غليسبي أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والجبهة وجيش التحرير الوطني قد أدانت الانتخابات، وبيّنت بطلانها في ظل وجود جيش محتل يعمل على إجبار النّاس على الاقتراع وعلى تأييدها، وفرانز فانون يشرح عبارة: "عودوا إلى منازلكم" فيقول بأن ديغول يدعوهم بكل سذاجة:

إلى عودة الجزائريين إلى منازلهم وهو يجهل معطيات المسألة الحقيقية، فهو يحسب أن قّوتنا تقدر بعدد البنادق الثقيلة، ولقد كان هذا صحيحا في الشهور الأولى من عام 1955 أماّ اليوم فإن ّالأمر لم يعد كذلك لأنه أصبح لنا دعم خارجي من سكان العالم كلّه.[1]

ويقول بن طوبال بهذا الخصوص:" رفضنا خديعة ديغول : سلم الشجعان ، فقد عرفت (القوة الثالثة) هي و مُناصروها النهايةَ التي تستحق، و في هذا السياق أعلن ديغول عن (سلم الشجعان).. قبلت الحكومة المؤقتة بمبدأ الشروع في مفاوضات .. بدأنا النقاشات فيما بيننا لأنه بدا لنا أن هذه المسألة جادة ، و في الغد اي بعد إعلان الحكومة المؤقتة ، أرسلت الحكومة الفرنسية طائرة إلى تونس لنقل الوفد الجزائري للشروع في المحادثات الأولية .. رجعت الطائرة أدراجها فارغة ، لأننا رفضنا أن نمتطي خلال هذا اليوم طائرة فرنسية يؤجرها فرنسيون للذهاب لمناقشة السلم!! كانت المناورة وقِحة: كانوا يريدون تصوير الأمر بأنه استسلام.. من جانبنا اعتبرنا أنه من الأفضل ركوب طائرة للخطوط العادية .. فقط ، يجب أن تبقى سلامة البعثة و أمنها على عاتق الفرنسيين.... موقفنا هذا لم يَرُقْ للرئيس التونسي بورقيبة تماما.. و مهما يكن فقد شكَّل محمد الصديق بن يحي و أحمد بومنجل البعثة التي تمثل الحكومة المؤقتة في المفاوضات .. وجدا نفسيهما في مواجهة (واليPréfet) و عقيد فرنسيين.. اقتصرت المحادثات حول الإجراءات و تاريخ المحادثات و مكانها... حاول الجانب الفرنسي التركيز على الاستفتاء الشعبي و المحادثات المشتركة ، و هي رهينة بالمفاوضات المباشرة حول توقيف القتال... رفضنا هذه المقترحات ، فقد كانت مطالبنا تتمحور حول مبدا الاستقلال التام للجزائر و حول المفاوضات المتدرجة .. تمت القطيعة و بعثتنا عادت أدراجها .. كنا ننتظر هذا المخرج لأن الفرنسيين لم يكونوا من النضج بحيث يتقبلون استقلال الجزائر..

[1] - فرانز فانون: **العام الخامس للثورة الجزائرية**، تر:ذوقان قرقوط ،مراجعة :عبد القادر بوزيدة،ط 1، دار الفرابي،بيروت،لبنان، 2004 ،ص20.

كانوا يعتقدون أنهم (سيجروننا إلى إلى صوابنا)، ذلك أن جيش التحرير قد تلقى ضربات قاسية جدا .. كان (مخطط شال) ما يزال شغالا، و عمليات (بيجار Bigeard)، تضرب كل الجزائر : من الولاية الرابعة حتى الولاية الثانية مرورا بالثالثة .. كان الجنوب الوهراني قد تعرض إلى أزمة داخلية خطيرة جدا وصل تاثيرها إلى الولاية الرابعة، و قد سمعنا في نفس الوقت أن (جماعتنا) وصلوا (Melun) بفرنسا ، و هي المدينة التي تم فيها استقبال مسؤولي الولاية الرابعة من طرف ديغول de Gaule.. هذا ما جعل ديغول يعتقد بأنها النهاية ، ذلك أن جيش التحرير خرج من يد الحكومة المؤقتة حسب زعمه ، و هذا ما سيجعل GPRA تقبل بالشروط المفروضة من فرنسا (!!) قدم اعضاء الولاية الرابعة لديغول الضمانات التي ستتبعها بقية الولايات ، لكن بقية الولايات رفضت هذا لأنها ترى أن أي سلم لن يكون مقبولا ما لم توافق عليه الحكومة المؤقتة.. حينما عاد أعضاء الولاية الرابعة ندد بهم محمد أولحاج، و كذلك الولاية الثانية .. و حتى وفد الرابعة انقسم على نفسه حينما عادوا لولايتهم.. و قد شرع من هم على راي محند أولحاج من قادة الولاية في عمليات تطهير داخلية . كانت وضعية جيش التحرير في الجبال تنذر بالخطر ، فقد صار المجاهدون في وضعية الدفاع.[1]

3-2-المواقف الفرنسية المختلفة:

ففي أكتوبر 1958 أصدر ديغول قراره إلى الضباط والموظفين المشكلين للجنة إنقاذ الوطن التي أنشئت في ماي 1958 برئاسة سالان للانسحاب من اللّجنة، وبالفعل تم ذلك وحلت اللجنة نهائيا وفقدت صفة السلطة الرسمية التي اكتسبتها سابقا[2]، وأمام عنفوان الثورة الجزائرية لجأت الجمهورية الفرنسية الخامسة إلى الأسلوب الانتخابي، حيث أن إجراء الانتخابات التشريعية في نوفمبر 1958 لم تتجاوز المشاركة فيها نسبة 65 %، وقد جاءت النتائج لصالح دعاة الجزائر الفرنسية[3]، حيث تعذر على المتحررين والمعتدلين المشاركة، وكانت فرنسا تهدف من وراء الانتخابات إلى إنشاء قوة ثالثة تعارض جبهة التحرير الوطني[4]، كما لم

[1] - مذكرات العقيد بن طوبال ، الجزء الثاني (**غزو السيادة**) تحرير دحو جربال ترجمة محمد صالحي، ترجمة يوم 08 ماي2022

[2] - شارل ديغول: المرجع السابق،ص 81.

[3] - سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص ص 91-92.

[4] - عبد الله شريط: **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1959** ،ج 3،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ،دت ،ص 63.

تتردّد الجمهورية الفرنسية الخامسة في القضاء على المؤسسات الديّنية[1] لأجل القضاء على الروح الوطنية بـ:

– إلغاء قانون الأحوال الشخصية الإسلامية واستبداله بالقوانين الفرنسية وإجبار الجزائريين للعمل بها.[2]

فشل ديغول في هذا البرنامج سلم الشجعان بعد أن رفضته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وأمام هذا الفشل أخذت القيادة الفرنسية تروجُّ للعالم بأن رجال الجبهة هم الذين لا يجنحون للسلّم ولا يريدونه، فكتبت جريدة البرلمان الفرنسية تقول :"هذا الرفض غير معقول لمقترحات الجنرال ديغول النبيلة من أجل وقف إطلاق النار مع القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني التي تتخذ من القاهرة مقرا لها بعيدة عن الأنظار.."، وقد سارت على منوالها بقية الصحف الاستعمارية دون أن توضح معنى السلم الذي دعا إليه ديغول ، هل هو سلم أم تسليم؟. وأن وقف إطلاق النآر ليس هو السلم وأن الفترة الانتقالية هي الاستعداد للاستقلال وليس هو الاستقلال.[3]

مشروع سلم الشجعان قد فشل لأن مضمونه استسلام الثوار وليس الصلّح، وإعادة إدماجهم في المجتمع الفرنسي ليس إلا، ومع ذلك فإن ديغول واصل سياسته للقضاء على الثورة، ولجأ ديغول إلى التخطيط للدمج النهائي للجزائر في فرنسا، وذلك حسب ثلاث مشاريع تقدمت بها الحكومة الفرنسية في النصف الأول من سنة 1959 تتعلق بالدمج المالي والاقتصادي وهي على النحو التالي:

- فالمشروع الأول يتعلق بإلغاء الاستقلال المالي والاقتصادي للجزائر ودمج ميزانية الجزائر في ميزانية فرنسا.

- أما الثاني والأخير فينص على توحيد الشارات النقدية وإلغاء الرقابة الجمركية بين الجزائر وفرنسا.

---

[1] -نفسه، ص114.

[2] - شاوش حباسي: **من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر (1830-1962)**،ج 3،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 1998 ،ص 48 .

[3] - علي زغدود: **ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية** ، المؤسسة الوطنية للإتصال للنشر والتوزيع،الجزائر، 2004 ،ص 247

ولهذا أصبحت جبهة التحرير الوطني في حرب جديدة مع فرنسا حيث انتقلت بالحرب سريعا إلى فرنسا هناك، وأمام تصاعد عمليات جيش التحرير الوطني اقتنع ديغول بعدم إمكانياته على الثورة، أعلن عن مشروعه الذي عرف بمشروع ديغول الوهمي في 16 سبتمبر 1959م، اعترف فيه بمبدأ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره[1] بنفسه، لكنه أحاط ذلك بقيود وشروط كادت أن تجعله مستحيلا.

المبحث الثاني: مخططات شال وموريس العسكرية في القضاء على الثورة" 1959-1961"

أدى الفشل الذريع على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية للإجراءات والتعزيزات التي اتخذتها الجمهورية الفرنسية الرابعة لردع الثورة من حصار لمعاقل الثوار، وقصف القرى والمداشر، وسن القوانين الجائرة ، كل ذلك أدى بها إلى الانهيار وقيام جمهورية خامسة برئاسة الجنرال ديغول وقد تم الاستنجاد به لأن فرنسا أصبحت ترى فيه المنقذ الوحيد لما بقي لها في حربها ضد الجزائر، وتم تنصيب هذا الأخير في 01 جوان 1958، لقد دخلت الثورة الجزائرية مرحلة جديدة ومنعرج خطير وحاسم، حيث اعتبر العديد من المؤرخين أن الفترة الديغولية تعتبر من أهم وأخطر المراحل التي مرت بها الثورة التحريرية، لأن الجنرال ديغول لم يدخر أي جهد ولا وسيلة لدح رها وقمعها، فكل الوسائل والطرق كانت لديه مباحة من أجل تحقيق أهداف فرنسا وهذا حفاظا على جوهرة إفريقيا، ومن بين الاستراتيجيات التي حتم الضغط الثوري الجزائري المتصاعد الاستعمارَ الفرنسيَّ إلى اعتماد أساليب غاية في الوحشية من أجل إلحاق الهزيمة بالثوار.

ومن الأساليب التي استعملها إنشاء خطين كهربائيّين امتدّا على حدود البلاد شرقا وغربا لخنق الثورة في سنواتها الأولى.

[1] -محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر (1954: 1962)** ،ج 2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق،سوريا ،ص 195

1-فكرة إنشاء الخطين:

تعود فكرة إنشاء الخطوط المكهربة إلى الجنرال فانكسام"Vanuxem" قائد منطقة الشرق القسنطيني والتي أراد تطبيقها في الفيتنام أثناء الحرب الصينية غير أن ذلك لم يتم بسبب هزيمة فرنسا في ماي 1945 هناك، لكن الفكرة بقيت في ذهنه ثم عاد إلى تطبيقها في الجزائر مع نهاية الخمسينيات على يد أندري موريس" andri mourice"[1]وهو وزير الدفاع في حكومة بورجيس مونوري[2]، وكذلك اقترح إنجاز خط مكهرب يفصل الجزائر عن الحدود الجزائرية المغربية التونسية ليسمي باسمه فيما بعد.[3]

أ – خط شال:

سمي باسم آندري موريس وزير الدفاع في حكومة بورجيس مونوري وعرض المشروع على البرلمان الفرنسي وصادق عليه[4]، ويهدف الخط المكهرب إلى عزل الثورة عن تونس شرقا وعن المغرب غربا، انطلقت به الأشغال في أو 1956 ، ويمتد الخط شرقا على مسافة 750 كلم من عنابة شمالا إلى نقرين جنوبا وعرضه من30 إلى 60 متر، وغربا على نفس المسافة 750 كلم ويمتد من الغزوات شمالا إلى بشار جنوبا[5]، مرورا بالمشرية وفقيق وبني ونيف والعبادلة ومغنية والعريشة، عين الصفراء، ومن هنا تمتد نحو الصحاري بواسطة جهاز الرادار، حيث تتراوح طاقة هذا الخط6000 فولت، وعرضه تقريبا عشرة أمتار وهو قائم على ثلاثة أعمدة وثلاثة خطوط مكهربة، وبجانب – المكهرب ما بين 5000 هذا الخط من الجهة اليمنى واليسرى توجد أسلاك شائكة تسمى بالاصطلاح العسكري "أسلاك الإعثار "[6] وتتمثل وظيفتها الأساسية في منع أي شخص الاقتراب من الخط المكهرب، حمايته

---

[1] - أندري موريس: وزير الدفاع الفرنسي في حكومة بورجيس الذي أصدر قرار بإنشاء الخط الحدودي المكهرب بتاريخ 28 جوان 1957 تحت رقم 3969 لعزل الجزائر عن القواعد الخلفية، ينظر: جمال قندل، خطا موريس وشال وتأثيرهما على الثورة التحريرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008 ، ص 48

[2] - تعتبر حكومة بورجيس الحكومة الرابعة منذ اندلاع الثورة، حيث عرفت الجمهورية الرابعة سقوطا حرا لحكومات ماندينس فرانس، إدغارفور، غي مولي، وللإشارة فإن حكومة بورجيس لم تعمر هي الأخرى طويلا حيث امتدت من 13جوان 1957 إلى نوفمبر 1957 ، ينظر: جمال قندل، المرجع السابق، ص 43

[3] - سعيداني الطاهر: **مذكرات الرائد طاهر سعيداني**، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.2010، ص129.

[4] - محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1992)**، ج 2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000 ص ص 180-181. الجزائر.

[5] - بيكار زدرارفور: **الجزائر شهادة صحفي يوغسلافي عن حرب الجزائر**، ترجمة فتحي سعدي، موفم للنشر والتوزيع، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2001 ، ص ص 375-356

[6] - غربي الغالي: **فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958)**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 ، ص 279.

من الحيوانات حتى لا تصاب بالخلل، كما تتوفر هذه الأسلاك على شبكة من الألغام وهي نوعان: نوع ضد الأفراد وآخر ضد الجماعات، وهي ألغام مضيئة كما أن الخط زود بالألغام والأسلاك الشائكة، وداخل الخطوط المكهربة توجد أسلاك دائرية على شكل لولبي.

لم يكن لخط موريس مفعول كبير لأن المجاهدين كانوا يجتازونه دائما ومنه يدخلون إلى الحدود الشرقية أو الغربية من أجل التزود بالأسلحة والذخيرة[1]، وأمام فشل هذا الخط في إحكام القبضة الفرنسية على الثورة وتطويقها داخليا، سارع العدو الفرنسي في سنة 1959 تدعيمه بخط جهنمي آخر وهو "خط شال".

لقد حمل خط موريس عدة تسميات منها خط الموت، الحاجز القاتل[2]، خط ماجينو الجديد[3]، خط ماجينو الجزائري والسد المكهرب، والخط المكهرب وسد الموت، أو السد القاتل، الثعبان العظيم.

ب – خط موريس:

سمي باسم قائد القوات الفرنسية آنذاك شارل موريس[4]، وأقيم بالجهة الشرقية من الوطن خلف خط موريس وهذا لتدعيمه ومساعدته في منع مرور المجاهدين، وقد بني بنفس تقنيات الخط الأول وأخذ مساره بالتوازي معه أيضا من الشمال إلى الجنوب، وبدأت أشغاله مع نهاية سنة 1958 ، كما امتد خط شال بالتوازي على بعد 70 كلم مع خط موريس في الجهتين الشرقية والغربية من البلاد وبقوة كهربائية تفوق 30.000 فولت، والمسافة الفاصلة بين الخطين تتسع أحيانا وتضيق أحيانا أخرى، وقد تصل إلى90 كلم وذلك حسب طبيعة الأرض، علما أن خط شال كان أكثر جهنمية وخطورة من خط موريس، وأشد تطورا وخنقا للمجاهدين.

وقد تركب خط شال من شبكات شائكة مكهربة والتي تمثلت في:

---

[1] - أبو الحسن شيبة: **السدود المكهربة، في حوار حول الثورة**، ج 1، المركز الوطني للتوثيق والإعلام، المؤسسة الوطنية، للفنون المطبعية، الجزائر، 1986 ، ص ص 443-444.

[2] - سعيد وهيبة: **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962**، دار المعرفة للطبع والنشر، الجزائر، 2009 ، ص 106

[3] - خط ماجينو: هو خط دفاعي عظيم تعود فكرة إنشائه إلى الفرنسي يول يانلوفي، أما فكرة التجسيد الميداني المتعلقة بإنشائه في 04 جانفي 1930 فتعود لوزير الدفاع الفرنسي أندري ماجينو، وهو حاجز دفاعي على الحدود الفرنسية الألمانية لإلقاء هجوم مباغت، كما يسمح للقوات الفرنسية القيام بالتعبئة العامة، ينظر: مسعود كواتي، تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011 ، ص 59

[4] - ملاح عمار: **محطات حاسمة في ثورة 1 نوفمبر 1954** ، دار الهدى، الجزائر، 2004 ، ص 206

- شبكة الأسلاك الشائكة أمتار، أقيمت خلف الخط المكهرب على بعد ثلاثة أمتار بعد الطريق المعبد مباشرة، حيث تمتد الخنادق المحصنة بالإسمنت المسلح والتي تبعد عن بعضها البعض بحوالي مائتي مترا، كما اقامت الادارة الاستعمارية المراكز العسكرية حول الخنادق وذلك بهدف توفير الأمن والسلامة على الحراس.

- حقل للألغام عرضه خمسون مترا[1]: ودور هذا الحقل هو تحديد المكان الذي يتم اقتحامه، إذ بمجرد أن يقوم شخص بقطع الأسلاك تنطلق في السماء مفرقعات مضيئة، تحدد المركز العدو القريبة الأماكن المراد الهجوم عليها وفي نفس الوقت تضيء المكان وتكشف المجاهدين.

- على بعد 400 م يمتد الشريط الثالث وهو الخط المكهرب بقوة 30.000 فولت وهو أهم الخطوط وأخطرها فهو مراقب بالدبابات وهذا الشريط مجهز بحزام من الأسلاك بها أبواق مخيفة تنطق بكلمة " قف" بمجرد لمسها بالإضافة إلى أحزمة إلكترونية للإنذار المبكر، وفي هذا السياق يقول لخضر بن طوبال:" أن خط شال جعل اجتياز الحدود مستحيلا تقريبا، وجمد قوات جيش التحرير بالخارج على الحدود فغدت أقل مقدرة على إمداد الداخل بالأسلحة، وزاد الخلاف بين القادة وحملهم على نقل الثورة إلى فرنسا لرفع معنويات الجبهة الداخلية".[2]

3-الإمكانيات المتاحة لإنشاء الخطين "شال وموريس".

لقد تطلب إنجاز خطا شال وموريس إمكانيات مادية وبشرية كبيرة تمثلت أساسا في الاستعانة بكل من الحركى [3]والعملاء والسجناء والأسرى والمدنيين تحت ستار البطالة وكذا اللفيف الأجنبي[4]، إضافة إلى المدنيين الذين اشتغلوا تحت مختلف

الضغوط، موزعين على ثلاث مجموعات وظيفتها إما الحفر ووضع الأسلاك ومدها، أما مسألة الألغام والكهرباء فإن جنود الاستعمار هم الذين يقومون بها نظرا لما تتطلبه من تقنيات،

---

[1] - قندل جمال: **خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة الجزائرية (1957-1962)**، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006 ، ص91

[2] - بلاح بشير: **تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)**، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2006 ، ص 92

[3] - الحركى: يطلق لفظ الحركي على شخص التحق بصفوف العدو، وقد أصبح يساعده على كشف أسرار المجاهدين، والحركى خائن من الدرجة الأولى وكانت الثورة تحكم عليه بالإعدام، وهي لفظة شعبية نسبة إلى الحركة، ينظر: عبد المالك مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 ، ص 83

[4] - اللفيف الأجنبي: هي فرق تتكون من عناصر غير فرنسية، هم خليط من المغرر بهم من شباب المستعمرات خاصة من القارة الإفريقية، ومن المرتزقة الأجانب الذين انخرطوا في الجيش الفرنسي كحرفة يسترزقون منها ينتظرون من ورائها المال والشهرة خاصة وأن فرنسا كثيرا ما تجلب أمثال هؤلاء بسبب دعايتها الكاذبة المتمثلة في انهزام الثورة أو تعد بالقضاء عليها في وقت قصير.

إلى جانب عدم ثقة الفرنسيين في الجزائريين، حيث أن عملية زرع الألغام كانت تتم بمعزل عنهم حتى لا يلاحظوا مواقع زرعها.

كما تطلب هذا المشروع حوالي 24000 ألف طن من الأسلاك الشائكة والقضبان، بالإضافة إلى 1500 طن من الأعمدة الخشبية بأنواعها الخشبية، و 1300 من السياج الحديدي، 4100 طن من الإسمنت، 200 طن من العتاد الكهربائي، 200 طن من الألغام، 14 طن من الحصى، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة عسكرية على الحدود الجزائرية التونسية والتي بلغ عددها أكثر من85000 جندي فرنسي وهي تعد أكبر قاعدة عسكرية[1]وهذا بهدف مراقبة تحركات جيش التحرير الوطني.[2]

كان هدف فرنسا توسيع تأثيرها على الحدود وعزل الشعب الجزائري عن الثورة وقطع أمل المجاهدين في الاستفادة من الإعانة الشعبية، أجبرت سكان المناطق الحدودية على مغادرتها، وذلك لزرعها بالألغام ونصب الحواجز، وقد اقتادتهم إلى المحتشدات،[3] والتي بلغ عددها 160 وقد بلغ عدد مشرديها 355 ألف في سبتمبر 1958 والى 740 ألف في أكتوبر [4]1958 ليرتفع العدد إلى 1900000 في ديسمبر 1960

4-الهدف من إقامة الأسلاك الشائكة:

لجأت السلطات الاستعمارية إلى استخدام الخطوط العسكرية وهذا بعد أن أثبتت هذه الأخيرة نجاعتها في مختلف الحروب، غير أن هذه المرة كانت أكثر تطورا حيث أقدمت على دراسة معمقة وتكنولوجية عالية سخرت لها مختلف الإمكانيات المادية

والبشرية وذلك نظرا للأهداف المرجوة منها، حيث تعدت الجانب العسكري لتمس الجوانب الأخرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

---

[1] - عمراني عبد المجيد: **جان بول سارتر والثورة الجزائرية (1954-1962)**، ترجمة محمد العربي ولد خليفة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007 ، ص 82

[2]- kaddach mahfoud: **lalgérie se liberation (1954-1962)**, Acheré d'impriner dur les preses,ENAC ,Réghai,Algérie,2000, p p 256-257.

[3] - المحتشد: مستوطنة غير طبيعية تضم وطنيين غير مدانين قضائيا، تحيط بهم الأسلاك الشائكة ويحرسها جنود فرنسيون، ينظر: عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص ص 148-149.

[4] - يوسف مناصرية وآخرون: **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر، 2007 ، ص 31.**

أ-الأهداف العسكرية:

عمدت فرنسا إلى إنشاء خطوط مكهربة تدخل ضمن استراتيجية القادة الفرنسيين بهدف حماية السكك الحديدية الممتدة على طول بعض الحدود والتي من خلالها يتم تنقل الأسلحة حيث تمر من الجهة الشرقية من "الونزة" و"تبسة" باتجاه عنابة، ومن الجهة الغربية من "وهران" إلى "مشرية" [1]ثم خط السكة الحديدية الممتدة من وهران إلى كولومب بشار والذي كان هدف من أهداف جيش التحرير الوطني التخريبية.

وقد اعتمد جيش التحرير الوطني في تموين عملياته العسكرية على القاعدتين الشرقية والغربية باعتبارهما الشريان الحيوي التي كانت تعبر منه قوافل الأسلحة، ثم سارعت السلطات الفرنسية إلى إنشاء فرق من رجال المظلات ليسهل تنقلهم على متن

طائرات الهليكوبتر، لكنها فشلت في القضاء على كتائب جيش التحرير التي كانت ناجحة إلى حد كبير في ايصال السلاح إلى الداخل، إضافة إلى منع امتداد شرارة الكفاح المسلح إلى كل من تونس والمغرب الأقصى وعليه اعتمدت فرنسا كل الاعتماد على تلك الأسلاك الشائكة الملغمة حتى يصعب على المجاهدين العبور ويتم ايقاف تحركاتهم، وكذلك منع وصول قوافل الأسلحة إلى جميع الولايات.[2]

ب – الأهداف السياسية:

عرفت السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني تأثيرا قويا على الرأي العام العالمي، هذا مقارنة مع الحكومة الفرنسية التي كانت ضعيفة من الناحية السياسية،[3] خصوصا وأن مشروع انجاز الخطين كان محل زيارة العديد من الشخصيات السياسية والتي كان يصاحبها عدد كبير من الصحفيين وهذا الأمر كان مهما للجزائريين من خلال تصوير الوضع المزي الذي كانوا يعيشونه في تلك المناطق.[4]

[1] - قنطاري محمد: **محاضرات ودراسات وأبحاث ميدانية وشهادات حية مقارنة بالوثائق مخطوطة**، ص 20

[2] - سعيداني الطاهر: المرجع السابق، ص ص 145-146.

[3] - عمراني عبد المجيد: المرجع السابق، ص 85

[4] - لمقامي محمد: **رجال الخفاء مذكرات**، ترجمة علي ربيب، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر الإشهار، الجزائر،2010، ص151.

وبهذا عمدت إلى تشديد الرقابة عن طريق احتكار وسائل الاتصال والدعاية المغرضة والحظر على المحققين والصحفيين حتى لا تخرج الثورة عن نطاقها الداخلي[1]، ولجأت إلى اتباع هذه الطرق خصوصا بعد دخول القضية الجزائرية إلى هيئة الأمم المتحدة وتسجيلها في جدول أعمال الجمعية وبالتالي نالت الجزائر مساندة من الرأي العام العربي والإسلامي والدولي.[2]

ج-الأهداف الاقتصادية:

كانت من أولويات الاستراتيجية العسكرية الجزائرية هو ضرب المصالح الاقتصادية الفرنسية، حيث تعرض قطاع النقل خاصة القطارات التجارية إلى هجومات كبيرة قدرت ب 730 عملية ضد القطارات و227 عملية ضد المحطات وذلك من خلال الفترة الممتدة من 1 نوفمبر 1954 حتى 31 أكتوبر 1957، وقد كلفت هذه العملية الاقتصاد الفرنسي 5 ملايير فرنك سنة 1957 بينما وصل سنة 1958 إلى 9.5 مليار ليرتفع بين سنتي 1959-1960 إلى 20 مليار فرنك فرنسي.[3]

د-الأهداف السيكولوجية:

أعطت السلطات الفرنسية اهتماما كبيرا بالجانب السيكولوجي وذلك من أجل الحط من معنويات جيش وجبهة التحرير الوطني ومحاصرة الثورة من الداخل والخارج والاعتراف بضعفهما للتصدي لتلك السدود الجهنمية مستخدمين كافة الوسائل الإعلامية والدعايات الكاذبة[4]، التي خصصت حملة واسعة النطاق على أهمية الخطين اللذين وضعا حدا لنشاط الثوار وتحركاتهم مما أدى إلى إيقاف الأسلحة والذخيرة والمؤن وتعطلت الحركة في الداخل والمجاهدين على وشك الاستسلام، ورغم ذلك لجأ الثوار إلى تكذيب تلك الادعاءات وقاموا باستخدام نفس الأساليب الإعلامية كما صمموا على الرفع من عدد الهجومات على قوات الحدود في الداخل .[5]

---

[1] - سعيداني الطاهر: المرجع السابق، ص 147.
[2] - الخطيب أحمد: **الثورة الجزائرية**، دار العلم للملايين، بيروت، 1958 ، ص ص 225-226
[3] - قنطاري محمد: المرجع السابق، ص 20
[4] - سعيداني الطاهر: المرجع السابق، ص 20.
[5] - خضير إدريس: **البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)**، ج 2، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، ص-ص198-199.

المبحث الثالث: مشروع حق تقرير المصير:

جاء في خطاب ديغول: "...اعتمادا على جميع المعطيات الوطنية منها والدولية أعتبر أنه من الأهمية اللجوء إلى تقرير المصير إنني أّطلب من الجزائريين في ولاياتهم الاثنتي عشر أن يعلنوا ماذا يريدوا أن يكونوا نهائيا ؟، أماّ فيما يتعلق بتاريخ الانتخابات فإنه سيحدد في الوقت اللازم..." [1]، الذي يعدّ أحد الخطابات الشهيرة بعد مشروع قسنطينة وسلم الأبطال وذا التأثير على مسار الاتصالات الجزائرية الفرنسية التي ستؤول إلى المفاوضات الرسمية[2]، لكن هذه المبادرة الديغولية تطرح العديد من التساؤلات لأنها لأول مرة تصدر من طرف فرنسي، وأثقلت بالعديد من الشروط حيث طلب من الفرنسيين المصادقة على اختيار الشعب الجزائري وهي:[3]

1.الإنفصال الكامل عن فرنسا: وهي تعني الاستقلال التام.

2.الإدماج والفرنسة: وهي تعني البقاء تحت وصاية فرنسا.

3.الإتحاد: وتكوين حكومة جزائرية بالتعاون مع فرنسا[4]، أو الاتحاد الفيدرالي الذي راهن عليه ديغول.

وهو تمكين الجزائريين من تسيير شؤونهم بأنفسهم، على أن تمهد فرنسا لذلك بمواصلة جهودها الرامية إلى التهدئة والتغيير[5] وطلب ديغول من الفرنسيين المصادقة على اختيار الشعب الجزائري.

• لكن ما مفهوم هذه الاختيارات بالنسبة لـ: ديغول؟ وهل فرنسا تعي حقيقة هذه الاختيارات الثلاث؟ .

من خلال هذه الشروط نجد أن ديغول حدد لكل شرط عواقب تختفي وراءه:

---

[1] -علي عليلات : **أضواء على سياسة ديغول اتجاه الثورة الجزائرية**، مجلة أول نوفمبر،المنظمة الوطنية للمجاهدين،الجزائر، 1991 ، ص 25

[2] -عمر بوضربة : **موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من المناورات الديبلوماسية الفرنسية: حق تقرير المصير/1959/10 16** مجلة المؤرخ ،العدد 02 ، م.و.د.ب.ح.و.ث 1954 ،الجزائر، 2002 ،ص 287.

[3] -محمد لحسن أزغيدي: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1954-1962)**، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1989 ص- ص 125-126.

[4] -علي ملاح، مرجع سابق، ص208.

[5] - محمد عباس: **في كواليس التاريخ، دوغول..والجزائر(أحداث-مواقف-شهادات)** ، دار هومة للطباعة والنشر،الجزائر ، 2007 ،ص 233.

فالاختيار الأول: أنه في حالة الانفصال تستفرد فرنسا بالجزائريين[1] كل واحد بمفرده، ويقول بأنه يحترم الخصوصيات العرقية والدينية، وأن الاستفتاء لا يشمل الصحراء وبعض المناطق الساحلية[2]، لأنه ببتر الصحراء سيقوم بتفكيك الوحدة الاجتماعية للشعب الجزائري، وسيجمع الجزائريين الذين اختاروا البقاء مع فرنسا وهو يحذر من هذا الاختبار لأنه فكرة شيطانية وسوف يؤدي إلى فقر مدقع وفوضى [3]مخيفة وستكون النتيجة الحتمية لكل هذا.

وفي حالة الخيار الثاني: الإدماج مع فرنسا التي في نظر ديغول سياسة فات الأوان وولى الزمن عنها[4]، ومع ذلك فستكون الجزائر ضمن فرنسا وستتمتع بنفس الحقوق، وبالمساواة في جميع الميادين السياسة والاجتماعية.[5]

لكن ديغول اقترحه لاستمالة المعمرين المتشبثين بالجزائر فرنسية لكي يلقى الدعم منهم في مشاريعه.

أما الخيار الأخير: الذي فضله ديغول واعتبره الحل الأمثل والأفضل ولا يريد التفريط فيه عن طريق تأسيس حكومة جزائرية بمساعدة فرنسا في إطار اتحاد وثيق معها في الاقتصاد والدفاع والتعليم والعلاقات الخارجية[6] في إحداث رابطة تشمل الفرنسيين والعرب وبني ميزاب وهذا كله تحت رعاية فرنسا، وأكده خلال خطابه وعبر عنه بـ:" ...إنني موقن أنه سيتبع المنطق بإقدامه على التحويل الجزائر إلى بلد مزدهر وأخوي بالاتحاد مع فرنسا أو بالتعاون مع الاتحادات الفرنسية..."[7] واشترط لإنجاح هذه الاقتراحات شروط عدة منها:

1-وقف القتال فورا من جانب جيش التحرير الوطني فقط.[8]

2-توفير السلم لمدة أربع سنوات.

3-التعبير عن الرأي يكون فرديا.

---

[1] - بن يوسف بن خدة: **نهاية حرب التحرير في الجزائرإتفاقيات ايفيان**،تر:لحسن زغداد ومحل العين جبائلي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1987 ،ص 18

[2] - محمد لبجاوي: المرجع السابق،ص 233.

[3] - إدريس خضير: **البحث في تاريخ الجزائر الحديثة (1830-1962)**، ج 2،دار الغرب للنشر والتوزيع ،الجزائر، 2006 ، ص 293.

[4] -جوان غليسبي: **ثورة الجزائر**، تر:عبد الرحمان صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة،مصر، 1966 ،ص 216 .

[5] -أحمد عصماني: شباب ثورة التحرير الجزائرية من الإحتلال والعبودية إلى الاستقلال والحرية (1946-1962)) ،دن،الجزائر، 2004 ،ص 216.

[6] -محمد الميلي: المرجع السابق،ص 161.

[7] -إدريس خضير: المرجع نفسه،ص ص 291-292.

[8] -شارل ديغول: المرجع السابق، ص 291

4-نفي وحدة الشعب الجزائري منذ الأزل.

5-إجراء استفتاء للشعب الجزائري حول هذه الاختيارات بعد مرور أربع سنوات مع استثناء الصحراء.[1]

2-الأسباب والدوافع:

إن من أهم الأسباب التي أدت بديغول إلى الإعلان عن حق شعب الجزائري في تقرير المصير تتلخص في:

1-تأكد ديغول من فشل مخطط شال[2] واية المدة المحددة للعمليات العسكرية دون القضاء على الثورة.

2-نقل الحرب والعمليات العسكرية إلى فرنسا ذاتها[3]، وهو دلالّة على قوة جبهة وجيش التحرير الوطني.

3-اقتراب أعمال الدورة الرابعة عشر لهيئة الأمم المتحدة المقبلة على مناقشة القضية الجزائرية وثورتها[4]، إذ لم تعد القضية الجزائرية قضية فرنسية داخلية، فقد خرجت من الإطار الفرنسي ومضت قدما في طريق التدويل.[5]

4-لفت انتباه الرأي العام العالمي لهذه السيّاسة السلمية، ومحاولة فرنسا خلق الأمل في الوصول إلى السلم.[6]

5-محاولة ديغول تفريغ الثورة من شحنتها لخمس سنوات تقريبا من الكفاح المسلح، وزرع الانقسام في صفوف قادة الثورة، ليسهل عليه القضاء على الثورة وحل القضية الجزائرية بطريقة تحفظ لفرنسا امتيازاتها، بالإضافة إلى محاولته تمزيق الوحدة الشعبية للجزائر وإيجاد مناطق فرنسية خالصة.[7]

---

[1] -أحمد توفيق المدني: **مذكرات :حياة كفاح**، ج 3،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982 ،ص 446.
[2] -إدريس خضير: المرجع السابق،ص 290
[3] -محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق،ص 194.
[4] -سليمان الشيخ: المرجع السابق،ص 96.
[5] -عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي...`،المرجع السابق،ص 580
[6] -محمد لحسن أزغيدي: المرجع نفسه،ص 193.
[7] -علي عليلات: المرجع السابق،ص 25.

6-محاولة ديغول كسب الرأي العام لصفه، فحق تقرير المصير مناورة تهدف إلى تغليط الرأي العام الدولي، على اعتبار أن مفهومه عند الأغلبية ليس سوى الاستقلال والحرية، كما أنه أراد أن يبين ل: هيئة الأمم المتحدة أنه نفذ قرارها القاضي بأن تحل فرنسا المشكلة الجزائرية حلاً ديمقراطيا سلميا، حتى يكسب الدول المشاركة في هذه الدورة.[1]

3-المواقف من الحق في تقرير المصير:

3-1-المواقف الفرنسية المختلفة من المشروع:

يرى رضا مالك أن هّناك تطور في الموقف الفرنسي المتمثل حد تعبيره في رأي فنسان لابوريه الذي يذكر:

1-رفض سيكوتوري الانضمام الى المجموعة الإفريقية الفرنسية وهو ما أبطل مشروع ديغول في إدخال الجزائر.

2-الخوف من التدخل الأمريكي في الصراع الفرنسي الجزائري في حال الاستمرار فقد امتنعت الولايات المتحدة الامريكية أثناء التصويت على القرار الجزائري رغم التدخل الشخصي لديغول لدى الرئيس إيزنهاور.[2]

3-فشل السيآسة الفرنسية في القضاء على الجبهة كقوة سياسية داخل الوطن، وازدياد سمعتها ونفوذها.

كان ديغول ينتظر الرد من ح.م.ج.ج التي لم تكن باستطاعتها أمام الضغط الدولي، أن ترفض هذا العرض، فما كان عليها هي إلا أن ترد على هذه المناورة دون أن تعرض نفسها للشبهة. فكيف ردت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية؟

أما عن رأي وموقف المعمرين: من سياسة ديغول ومبدأ حق تقرير المصير فقد أثارت حفيظتهم فقادوا انتفاضة المتاريس في 22 جانفي 1960 بقيادة أورتيز وبيار لاغايار الذين

[1] -عمر بوضربة: **موقف الحكومة المؤقتة...من المناورات الدبلوماسية الفرنسية**`،المرجع السابق،ص 287

[2] -رضا مالك: **الجزائر في إيفيان المفاوضات السرية 1956-1962**، تر:فارس غصوب،ط 1،المؤسسة الوطنية للاتصال،الجزائر، 2003 ،ص 47.

شكلوا جبهة الجزائر الفرنسية، فأقاموا الحواجز في الطرقات قصد إجبار الجيش لمساندتهم في مناهضة ديغول، لكن انتهى بفرار أورتيز إلى الخارج.[1]

وحاول ديغول الأخذ بزمام المبادرة السياسية فبدأها بإجراء انتخابات المجالس العامة في الجزائر بتاريخ 29 ماي 1960 وقد كانت نسبة المشاركة حسب ما يذكر 57 %[2]، أما جريدة المجاهد فقد أكدت أن نتيجة هاته الانتخابات كانت "نواب دون ناخبين" وذلك استجابة لأوامر الجبهة بمقاطعة هذه الانتخابات، وقد اعتمدت سياسته على كسب الوقت حتى يستطيع أن يتفاوض مع الجبهة وفق الشروط التي تناسبه، وفي هذه الفترة كانت فرنسا تريد التفاهم مع الجبهة على أن تقبل شرطها وهي الشخصية الجزائرية في النطاق الفرنسي.

موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

كان تصريح ديغول بحق تقرير المصير موضوع نقاش طويل داخل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية [3] فقد عقدت هذه الأخيرة سبعة اجتماعات ثلاث منها بمشاركة أعضاء الحكومة والعقداء، قصد دراسة كل جوانب المقترح الديغولي، وذلك بصيغة الرد المناسب عليه كما قامت باستشارات داخلية[4] وخارجية لدول صديقة وشقيقة[5]، وأذاعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بيانها بشأن حق تقرير المصير وذلك يوم 28 سبتمبر 1958، ومما جاء في هذا البيان ما يلي:

1-الإشارة إلى دخول الثورة عامها السادس، واستعداد الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة لمناقشة القضية الجزائرية.

2-التذكير بالكفاح الشعب الجزائري وإصراره على استرجاع سيادته الوطنية.

3-القبول بمبدأ تقرير المصير على شرط الدخول في مفاوضات مباشرة حول الضمانات الأساسية لتطبيقه.

---

[1] -روبير شارل أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصر** تر:عيسى عصفور،منشورات عويدات ،بيروت ،لبنان، 1992 ،ص 177

[2] -شارل ديغول : المرجع السابق،ص ص 117-118.

[3] -سليمان الشيخ:المرجع السابق،ص 96

[4] -عمر بوضربة: تطورالنشاط الدبلوماسي...`،المرجع السابق،ص 587 ´

[5] -أحمد توفيق المدني: المرجع السابق،ص 287.

4-عدم إمكانية إجراء استفتاء على تقرير المصير تحت ضغط جيش الاحتلال.

5-الرفض التام لإقطاع أي جزء من التراب الوطني والتأكيد على وحدة الشعب، وأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.[1]

ويذكر بن يوسف بن خدة: "بأن تقرير المصير هو بصريح العبارة يعني فرض الخيار بين ثلاث أمور: الاستقلال والفرنسة والمشاركة فقد استبعد ديغول الأوليّين واستبقى المشاركة بحيث تكون للجزائريين حكومة صورية علاوة على بقاء الصحراء فرنسية، فما كان علينا سوى الرفض وبهذا فشلت الخطة فشلا ذريعا.[2]

إن المفهوم الذي أعطاه الجنرال ديغول هو إظهار أن الجزائر مستعدة أن تلعب اللعبة الديمقراطية بالقدر الذي تعترف فيه فرنسا للشعب الجزائري بحرية مصيره، وقد وصف المشروع بأنه تشريع سياسي لواقع سياسي ودبلوماسي أمام أنظار ملياري نسمة، وأن يضع حداً للأوهام الاندماجية لكنه يترك مسألة المحاور والحوار كليا`.[3]

أما عن جبهة التحرير الوطني فإنها ترفض الرفض المتتالي للخضوع إلى الشروط التي كان يمليها الجنرال ديغول منذ سلم الشجعان[4]، مرورا بتقرير المصير ووصولا إلى التفاوض أو المفاوضات.

وفي عرض أخر لخداع الثورة قصد إجهاضها وإدخال الشكوك في أوساطها تكلم ديغول عن تقرير المصير كمراوغة لأن شروط تحقيقه تعجيزية وهي عدم الاعتراف بالجبهة كمفوض وحيد ووقف العمل العسكري، وبدأ ديغول شيئا فشيئا يغير مّن مناوراته السياسية ويخلى عن فكرة الجزائر الفرنسية بمصطلح سياسي جديد هو الجزائر الجزائرية؟ ...

فما يقصد من الجزائر جزائرية يا ترى؟ هل تخلى فعلا عن كل شيء.

---

[1] - عمر بوضربة: تطورالنشاط الدبلوماسي... ، المرجع السابق،ص 292.

[2] - بن يوسف بن خدة: **شهادات ومواقف**، ط 1،دار النعمان للطباعة والنشر،الجزائر، 2004 ،ص 136

[3] - رضا مالك: المرجع السابق،ص 136

[4] - علي زغدود: المرجع السابق،ص 247.

الفصل الثالث:

الخلاف بين قادة الثورة والدور الفرنسي في ذلك.

المبحث الأول: الصراع السياسي والعسكري بين قادة الثورة والدور الفرنسي في ذلك.

المبحث الثاني: الخلاف بين الباءات الثلاث، وتأسيس الحكومة المؤقتة تسير 1958

المبحث الثالث: محاولة انقلاب محمد لعموري نوفمبر 1958.

الفصل الثالث: الخلاف بين قادة الثورة والدور الفرنسي في ذلك.

الخلاف بين قادة الثورة والذي كانت فرنسا دوما تزيد من حدته وتحاول دوما أن توجهه لما يخدم مصالحها يخلق لدينا صورة عن كل من الصراع بين العسكري والسياسي من جهة و الصراع بين الداخل والخارج من جهة أخرى، وعادة ما ترد جذور هذين الصراعين إلى قرارات مؤتمر الصومام التي نصت على أولوية الداخل على الخارج و أولوية السياسي على العسكري، مما أدى إلى رفض الوفد الخارجي لهذه القرارات ونشوب صراع بين بن بلة و عبان رمضان الذي انتهى باختطاف طائرة الزعماء الخمس يوم 22 أكتوبر1956، مما يدفعنا إلى القول إن فرنسا قد قدمت بذلك من حيث لا تعلم خدمة كبيرة للثورة لأنها بذلك أوقفت عملية تآكل بين الثوار كانت آتية لامحالة.

المبحث الأول: الصراع السياسي والعسكري بين قادة الثورة والدور الفرنسي في ذلك.

مرت ثورة التحرير المباركة منذ انطلاقتها الأولى في غرة نوفمبر 1954إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية وإعلان الاستقلال الوطني بمشاكل متعددة ومتنوعة أن على الصعيد الداخلي التنظيمي أو مواجهة السياسة المنتهجة من قبل سلطة الاحتلال أو المشاكل ذات العلاقة بالمحيط السياسي العام للجزائريين والتي أفرزت قوى مناوئة لها والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي والسياسي للتيار الذي فجر الثورة ، وهناك منهم من اختار العمل خارج دائرة الوصاية الجبهوية ، وذلك كنتيجة حتمية لطبيعة الأزمة السياسية العميقة التي عرفتها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية منذ مطلع الخمسينيات ، وقد تولد عن ذلك الخلاف السياسي صراع عسكري دامي بين الإخوة الأعداء ما شكل تهديدا كبيرا للعمل الثوري ضد قوات الاحتلال الفرنسي وقد امتد هذا الصراع إلى مناطق عدة من الوطن وخارجه فعلى الصعيد الوطني شكلت منطقة الوسط الجزائري أو ما كان يعرف وفقا للتقسيم الثوري بالولايات التاريخية الثالثة، الرابعة والسادسة مجالا خصبا لهذا الصراع تبعا لجملة من العوامل الموضوعية ،وعليه حاولنا التطرق الى هذا الصراع من زاوية تأثير الدور الفرنسي وإذكاء مظاهر الصراع السياسي والعسكري بين قادة الثورة، وكانت أيضا قرارات مؤتمر

الصومام قد فتحت الباب على مصراعيه لأزمات وصراعات داخل الثورة، بين السياسي والعسكري من جهة، وبين الداخل والخارج من جهة أخرى.[1]

وذلك نتيجة للمبدأين اللذين جاء بهما عبان رمضان وهما أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج.

لقد لاقي هذا معارضة شديدة من طرف العديد من القادة، خاصة أعضاء الوفد الخارجي، وذلك لاعتقادهم بأن عبان وأعضاء لجنة الصياغة الذين كانوا معه وهم من السياسيين أمثال بن يوسف بن خدة[2] وسعد دحلب[3]، إنما يريدون احتواء الثورة والسيطرة عليها[4]، فضابط المخابرات المصري فتحي الديب أورد في كتابه: عبد الناصر وثورة الجزائر، أن السيد أحمد بن بلة أكد له بأن صراع قد بدأ بين السياسيين والعسكريين، وهذا خاصة بعد انتشار نغمة سياسي وعسكري، في أوساط جيش التحرير الوطني.[5]

ولقد تعددت الآراء واختلفت حول نغمة سياسي وعسكري تلك، فالبعض وصف ذلك القرار بالخطير، ونذكر هنا ما أورده مصطفى هشماوي في كتابه جذور نوفمبر 1954 بأن ذلك التصنيف ليس له مرجعية، ثم تساؤل كيف يمكن أن يصنف هذا بأنه سياسي وذلك بأنه عسكري؟، فبمجرد أن يحلل وله فصاحة يقال إنه سياسي، وكذلك العسكري إن هو نجح في معركة أو يعرف يستعمل السلاح يعتبر عسكريا.[6]

لكن السيد عمار بن عودة[7]، ذكر أن المقصود بأولوية السياسي على العسكري هو التركيز على التفاوض مع العدو، لضبط شروط وقف إطلاق النار، لأن الانتصار العسكري على

---

[1] - رابح لونيسي .: **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، 2000 .- ص 17.

[2] - ولد بالبرواقية عام 1920 من عائلة مترفة، واصل دراسته حتى على شهادة الدكتوراه في الصيدلة، كان عضوا في اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، إلتحق بالثورة مباشرة بعد خروجه من السجن في 13 ماي 1955 ، عين عضوا في الحكومة المؤقتة الأولى بمنصب وزيرا للشؤون الاجتماعية وعين رئيسا للحكومة المؤقتة الثالثة عام 1961 . أنظر:Mohamed Harbi.- Op.cit.- P187 .

[3] - ولد بقصر الشلالة سنة 1919 ، درس التعليم الابتدائي بمسقط رأسه، ثم إنتقل إلى المدية ثم البلدية ليواصل دراسته الثانوية حتى تحصل على البكالوريا، اشتغل بمصلحة الضرائب، أثناء وجوده في البليدة إنخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، بعد أزمة حركة الانتصار للحريات، الديمقراطية إنضم إلى المركزيين، إلتحق بالثورة مباشرة بعد خروجه من السجن في مارس 1955 عين مدير المكتب بوزارة الأخبار، ثم كاتبا عاما بوزارة الدفاع، بعد ذلك شغل مصب وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة الثالثة عام 1961 أنظر:Mohamed Harbi.- Op.cit.- P186

[4] - محمد العربي زبيري، المرجع السابق.-ص 76

[5] - فتحي الديب، **عبد الناصر والثورة الجزائرية** .، الطبعة الأولى.، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص 248

[6] - المرجع نفسه - ص 125

[7] - من أسرة عريقة في ولاية عنابة، إلتحق بالجبال منذ ما يسمى بمؤامرة سنة 1950 ، تقلد مسؤوليات كثيرة أثناء الثورة آخرها: المشاركة بإسم جيش التحرير الوطني في مفاوضات إيفيان، عين بعد استرجاع الاستقلال سفيرا بطرابلس. أنظر: محمد العربي زبيري،المرجع السابق، ص 110

واحدة من أكبر الدول الاستعمارية في العالم يعد من باب المستحيلات تقريبا، هذا خاصة إذا كانت تلك الدولة عضوا فاعلا في منظمة الحلف الأطلسي.[1]

ولقد أكد رابح لونيسي ذلك في كتابه " الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين"، فقد ذكر بأن مبدأ أولوية السياسي على العسكري، وضع لأنه كانت هناك اتصالات جد متقدمة، مع السلطة الفرنسية، ولهذا لابد من إعطاء الفرصة للسياسيين لقيادة المفاوضات السياسية لأنهم الأقدر عليها[2]، وهذا ما ذهب إليه خالفه معمري في كتابه عبان رمضان حينما ذكر أن الأجهزة التي تسمي بالسياسية تتمتع بالأولوية على حساب الأجهزة العسكرية في حالة الفصل في قضية مهمة.[3]

وأني أتفق مع ذلك لأن هدف الثورة هو هدف سياسي، وأن العمل العسكري ما هو إلا وسيلة لفرض الإرادة السياسية[4] ويظهر أن الذين حضروا مؤتمر الصومام، وسيطروا على جلساته، كانوا معظمهم من السياسيين، فمثلا نجد أن حوالي 60 % من أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ[5]كانوا كذلك، ونحن نربط السياسي هنا بالمستوى التعليمي، حيث نجد أن عبان رمضان كان متفوق في دراسته الثانوية – خاصة في مادة الرياضيات - وبن خدة كان متحصل على شهادة الصيدلية، وسعد دحلب هو الأخر كان حائز على شهادة البكالوريا، وبالتالي الأولوية كانت للسياسي علي العسكري وكاد ذلك الخلاف أن يعصف بالثورة لولا اختطاف سلاح الطيران الفرنسي للطائرة المغربية التي كانت تقل كل من بلة وبوضياف وآيت أحمد وخيدر في 24 أكتوبر 1956.[6]

ومن هنا تفرغ عبان رمضان إلى قيادة الثورة، وكلف بن مهيدي بالعمل الفدائي في العاصمة، فكانت معركة الجزائر التي سيطر فيها المظليين على العاصمة، هؤلاء الذين احتلوا القصبة، ومارسوا القمع بمختلف أشكاله، وكان من نتائجها استشهاد العربي بن مهيدي، وانتقال لجنة

---

[1] - فتحي الديب، **عبد الناصر والثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص 77

[2] - المرجع نفسه.- ص 15

[3] - المرجع نفسه.- ص346.

[4] - الغالي غربي: **الاستراتيجيات العسكرية الفرنسية في مواجهة الثورة (1954،1958).** - أطروحة دكتوراه، جامعة وهران،2004-2005، ص 335 .

[5] - أزغيدي محمد لحسن . :**مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير (1956-1962)**، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1989 .- ص 125

[6] - . رابح لونيسي.- المرجع السابق.- ص 18.

التنسيق والتنفيذ إلى الخارج، وهناك دعت المجلس الوطني للثورة[1]، بالقاهرة إلى الاجتماع، فكان مؤتمر القاهرة من 20 إلى 27 أوت 1957.[2]

وجاء هذا المؤتمر نتيجة للصراع الذي نشب بين القادة السياسيين والعسكريين، فقد خرج هذا المؤتمر بعدة قرارات تنظيمية عكست بوضوح ميزان القوي الجديدة، وجاءت مطابقة لإرادة العسكريين عموما، والوزن الفعلي الذي يملكه كل واحد منهم بوجه خاص[3]ومن تلك القرارات نذكر إلغاء أولويتي مؤتمر الصومام، أي ليس هناك أولوية للسياسي على العسكري، ولا فرق بين الداخل والخارج[4]، هذا وقد تم حدوث أكبر انقلاب داخل القيادة العليا للثورة بتغير CCE التي انبثقت عن مؤتمر، فأدخل أربعة عقداء كأعضاء فيها، وهم بوصوف ، بن طوبال، أو عمران ومحمود شريف إلى جانب كريم بلقاسم، هذا وأضيف إليهم كل من السياسيين فرحات عباس، وعبد الحميد مهري، ومحمد لمين دباغين إلى جانب عبان رمضان، وأبعد كل بن خدة وسعد دحلب، حليفي عبان رمضان.

وخلال توزيع المهام داخل لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، اتضح لنا سيطرة العسكريين على أهم القيادات، حيث كلف كريم بلقاسم بالقوات المسلحة، وبوصوف بالاتصالات والمعلومات وبن طوبال بالداخلية، وأوعمران بالتسليح ومحمود شريف بالمالية، في حين كلف السياسيون عبان رمضان بالأخبار، مهري بالشؤون الاجتماعية ودباغين بالشؤون الخارجية، وعباس بالدعاية الدولية[5].

ونجد أن رد فعل السياسيين كان ضعيفا، حيث لم يظهر بن خدة ودحلب أي معارضة للأفكار الجديدة، إلا أن عبان رمضان بذل كل ما في وسعه للتصدي لها، وهنا، يذكر سعد دحلب أن عبان حاول التمرد لكن" لم نمده بأي دعم".[6]

---

[1]- Mohammed Harbi.- **Le FLN Document et histoire (1954-1962).**-éd.Fayard Paris,2004.-P192،.

[2]- Benjamin Stora.- **Histoire de la guerre d'Algérie(1954-1962**).- éd. La découverte، Paris,2002, P25.

[3] - صالح بلحاج: **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة (1956-1965)**، ط 1.-دار قرطبة، الجزائر ، 2006 .- ص 17

[4] - أنظر وثيقة محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة أوت 1957 بكتاب:

Mohammed Harbi.**-Les archives de la révolution.- éd. I jeune afrique**, Paris -.1981 P175،

[5] - Benyoucef Benkhedda**.- L'Algérie à l'indépendance : la crise de 1962**.- éd. Dahlab, Alger, 2000.-P134

[6]- Saâd Dahlab.-**Mission Accomplie : pour l'indépendance de l'Algérie**.- éd. Dahlab, Alger, 1990.-P84.

ولكن الظروف تغيرت فلم يعد هو الأمر الناهي، ولم يعد كريم منبهر بشخصيته الفذة، وتبين أن حساباته التي جعلته يختار بن خدة ودحلب في عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ كانت خاطئة[1] وهذا ما يؤكده سعد دحلب بقوله " أن هدف كريم من خلال المؤتمر، كان وضع عبان رمضان في حجمه الحقيقي، وإقصاء صديقيه دحلب وبن خدة.[2]

ولكن عبان لم يهضم هذه الهزيمة التي نزلت به من منسق لجنة التنسيق والتنفيذ إلى مجرد عضو فيها مكلف بالإعلام والدعاية[3] ونتيجة لذلك دخل في مواجهة حادة مع العقداء الذين اتهمهم بالدكتاتورية والتطلع للسلطة باسم النضال.

ورغم محاولات باقي السياسيين، خاصة فرحات عباس تهدئة الوضع، إلا أنهم فشلوا أمام إصرار عبان رمضان على المواجهة، فانفتحت بذلك جولة جديدة من الصراع بين السياسيين والعسكريين لتتطور المواجهة فيما بعد، وتؤدي إلى تصفية عبان رمضان في ظروف غامضة يوم 27 ديسمبر 1957، في تطوان بالمغرب الأقصى[4]وحسب شهادة محمود شريف أن بوصوف وكريم بلقاسم، هما من كان وراء اغتيال عبان، أما لخضر بن طوبال فقد رفض ذلك.[5]

لكن كريم بلقاسم استنكر من جهته الأمر، وأكد من خلال شهادة نشرها حربي أن عبان كانت له علاقات سرية مع الرائد حاج علي من الولاية الأولى، اتفق معه على تصفية القادة العسكريين للجنة التنسيق والتنفيذ، وعندما علم العقداء بالأمر، أصدروا قرار اعتقاله، لكن ما كاد الحكم ينفذ حتى وقع في أيد أجهزة بوصوف، وبعد اغتياله بأيام نفذ حكم الإعدام في حق حليفه حاج علي.[6]

وبعد أكثر من أربعة أشهر من اغتياله نشرت صحيفة المجاهد الناطقة باسم جبهة التحرير الوطني في 29 ماي 1958، وفي صفحتها الأولى صورة كبيرة لعبان تحت عنوان " عبان

---

[1] - إبراهيم لونيسي: **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني (1954-1962)**، دار هومه، الجزائر، 2007 .- ص 74

[2]- Saad Dahlab.-Op-cit.-P83.

[3] - محمد عباس.:**فرسان... الحرية: شهادات تاريخية**.- دار هومه، الجزائر 2001 .-ص 99

[4] - صالح بلحاج. - المرجع السابق.- ص 22

[5] - محمد عباس.- **شهادة محمود الشريف حول إغتيال عبان**.- جريدة الخبر.- العدد 5203 ،27/12/2007 . -ص 17

[6] - حكيمة شتواح.: **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة التحريرية(1954-1962)** رسالة ماجستير في تاريخ الثورة. - إشراف زوزو عبد الحميد. - الجزائر، 2001/2000 .-ص 67 .

رمضان يستشهد في ميدان الشرف"، وكتبت " لقد خسرت جبهة التحرير الوطني أحد أهم منظميها، وخسرت الجزائر..... أحد أبناءها البررة.....إننا نرثي أخا لنا في الجهاد، وستكون ذكراه قائدة لمسعانا.... لقد قتل أثناء اشتباكه بالعدو، حيث أصيب بجراح أدت إلى وفاته.

ونجد أن الآراء تعددت واختلفت حول خلفيات وأسباب تصفية عبان، فهناك من يرجعها الى العسكريين الذين تخلصوا منه، لأنه أراد أخذ الحكم بدفاعه المستميت عن مبدأ أولوية السياسي على العسكري، ويذكر هذا رابح لونيسي[1]، أما الباحث رياض الصيداوي فقد أرجعها إلى طبيعة الثورة الجزائرية المسلحة التي خاضت حرب العصابات ومخابرات يومية ضد الاحتلال الفرنسي، فلم يعد هناك للديمقراطية والشفافية، واستمرت هذه السرية وهذا الصراع في الخفاء.[2]

لكن ما يجب ذكره في هذه القضية وهو أن عبان رمضان منذ انضمامه إلى الثورة عام 1955 بدأ يتصرف وكأنه زعيم للثورة، يظهر ذلك جليا من خلال تصرفاته مع زعماء الثورة الأخرين كاحتكاره لسلطة القرار في الكثير من المواقف، هنا يروي المحامي مبروك بلحسين قائلا أنه عند وصول أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى القاهرة بعد خروجها من الجزائر، أراد أعضاء اللجنة تنظيم اجتماعا، فأراد كريم إبداء رأيه حول الوضع الذي وصلت إليه الثورة، فقاطعه عبان قائلا " لماذا تتحدث عن أشياء لا تخصك، أنت لا تفهم شيئا"[3]، كما انتقد عبان كذلك بوصوف ووصف أساليبه في المغرب ومنطقة الغرب الجزائري بستالينية والبولسية، وتهجم عليه بشأن بومدين وقال له كيف يمكن لهذا الأخير ليصل وبسرعة إلى مرتبة قائد، وعرف أيضا عن عبان مدى احتقاره وإهانته لغير المثقفين، وهنا يروي مبروك بلحسين أيضا قائلا بأنه طلب من عبان أن يسمح له بالالتحاق بالجبل كمقاتل فرفض عبان ذلك، وأمره بالالتحاق بالخارج وقال له "نحن المثقفون نمثل العقل المدبر والمخطط، أما الآخرون فمهمتهم التنفيذ وتحمل المشاق".[4]

---

[1] - رابح لونيسي، :**أزمة حزب الشعب الجزائري، خلفياتها وأبعادها،** مجلة المصادر ، العدد2، 1999.، ص 20.

[2] - **صراعات النخب السياسية والعسكرية**:www.elmouvhulid.net

[3] - خالفه معمري: **عبان رمضان**، تعريب زينب زخروف. - طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر ، 2008 .-ص 443

[4]- رابح لونيسي .- المرجع السابق. -ص 23

ونعتقد أن هذه السلوكيات والتصرفات من قبل عبان قد زرعت الضغينة في قلوب زملائه وخصومه على حد سواء، فتخلصوا منه عند أول فرصة سمحت لهم.

مهما اختلفت الآراء حول اغتيال عبان رمضان، فإنه يعد أول ضحية للصراع الذي شهدته الثورة الجزائرية بين قادتها، ذلك الخلاف الذي استمر طيلة عمر الثورة، وهذا ما استكشفه مع صعود قيادة جديدة أصبحت تتحكم في مسيرة الثورة، نقصد هنا الباءات الثلاث[1].

المبحث الثاني: الخلاف بين الباءات الثلاث، وتأسيس الحكومة المؤقتة تسير 1958

بعد التخلص من عبان رمضان، ظهرت إلى الوجود في أفريل 1958 لجنة التنسيق والتنفيذ الثالثة[2]، وكانت سلطة القرار فيها يومئذ تعود إلى كريم بلقاسم الذي تسلم منصب الشؤون الحربية، وعبد الحفيظ بوصوف الذي كان مسؤول عن الاتصالات، والاستخبارات، ولخضر بن طوبال الذي تكفل بالشؤون الداخلية والتنظيم الإداري.[3]

ويعتبر هؤلاء هم النواة الأكثر تأثيرا في صناعة القرار، إن لم نقل إن القرار الأخير يعود إليهم ويستمد هؤلاء نفوذهم من امتلاكهم للشرعية التاريخية، فهم من قدماء المنظمة الخاصة، وكانوا أيضا إما ضمن مجموعة 22، أو من التاريخيين التسع بالنسبة لكريم، كما يمتلك كل واحد منهم قوة عسكرية موالية له، وذلك بحكم أنهم كانوا قادة ولايات، إضافة إلى مناصبهم الحساسة في لجنة التنسيق والتنفيذ.[4]

وبعد هذا التعيين لقادة لجنة التنسيق والتنفيذ، بدأ التفكير مليا في تشكيل قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني، قادرة على تمرير السلاح إلى الداخل، وذات فعالية في الخارج، وكانت تلك فكرة كريم بلقاسم، وكان من المأمول أن يدعمه العقيد عمر أو عمران، والعقيد محمود شريف، لكن قائد الولاية الخامسة عبد الحفيظ بوصوف، وقائد الولاية الثانية لخضر بن طوبال، تحالفا ضد كريم بلقاسم، وقام بذلك محاولة منهما لمنعه من الزعامة الفردية.[5]

---

[1] - الباءات الثلاث: هم كل من بلقاسم كريم، بوصوف عبد الحفيظ ، بن طوبال لخضر

[2] - عمار بوحوش.- المرجع السابق. - ص 583

[3]- Mohamed Harbi.- **le FLN Mirage et réalité : des origines à la prise du pouvoir(1954,1962)**.- éd. Naqd, ENAL, Alger, 1993.- P215.

[4] - رابح لونيسي.- المرجع السابق. - ص 27

[5]- Mohamed Harbi.- **le FLN : Mirage et réalité** .- Op.cit.- P204.

للإشارة هنا فكريم يعتبر نفسه هو الأحق في قيادة الثورة، وذلك لأنه هو الوحيد الحر المتبقي، من التسع التاريخيين بعد استشهاد واعتقال بقية الزعماء كما مر بنا، في حين بوصوف وبن طوبال يرفضان ذلك، وهذا لأنهما من مجموعة 22، وهو لم يكن كذلك، وهكذا بدأ الخلاف بين الباءات الثلاث.

وعلى هذا الأساس ظهرت قيادة جيش التحرير الوطني مقسمة إلى فرعين، حيث قام كريم بتعيين العقيد محمدي السعيد (قائد الولاية الثالثة) رئيسا للجنة التنظيم العسكري بالحدود الشرقية للجزائر والتي كانت تشمل الولايات الأولى والثانية والثالثة، وقام عبد الحفيظ بوصوف من تعيين خليفته في الولاية الخامسة العقيد هواري بومدين رئيسا للجنة التنظيم العسكري بغرب البلاد والتي كانت تشمل الولايات الرابعة، الخامسة والسادسة.[1]

وهنا يذكر أدريس خضير في كتابه البحث في تاريخ الجزائر الحديث بأن بوصوف لم يحسن الاختيار وهذا لأن بومدين غريب عن الجهة، وهو شخص مجهول ليس له ضلع في السياسة ولا في الثورة[2]، ولكن أنا لا أتفق مع ما ذهب إليه وأعتقد أن الكاتب أراد تصفية حسابات مع بوصوف وبومدين ، فحرف الأحداث عن حقيقتها، وأغفل أمرا أساسيا وهو أن بومدين بمجرد تنصيبه تمكن من تنظيم الفرع الذي أسند إليه تنظيما عصريا تميز في ذلك بالدقة والتخطيط والانضباط في ممارسة النشاط العسكري، واستطاع في ظرف قصير أن يثبت ويطور أجهزة الاستعلامات والإمدادات التي أنشأها سلفه ومعلمه عبد الحفيظ بوصوف، وتجاوز بدون كثير عناء مسالة الأشخاص، إذ عرف كيف يختار محيطه الضيق، ويفرض جو الأخوة والتعاون بين الجميع، لكن العقيد محمدي السعيد لم يحالفه النجاح في تأدية مهمته، إذ وجد صعوبة جمة في إقناع نوابه بمسؤوليته عليهم، ولذلك راح كل واحد منهم يعمل مستقلا، ومباشرة من الولاية التي جاء منها، أو كان يشرف عليها.[3]

وقد استغل الجنرال ديغول، هذه الخلافات بين قادة الثورة، على مختلف المستويات، وأمر برفع عدد الشبان المجندين من أبناء الجزائر من 30.000 إلى60.000، وذلك لدعم

---

[1] - عمار بوحوش. - المرجع السابق. - ص 472

[2] - خضير، ادريس:**البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)**، الجزء الثاني. - دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006 . - ص 258

[3] - المرجع نفسه.- ص 140

500.000 جندي فرنسي الموجودين بالجزائر سنة 1958 وحوالي 1400 ضابط في المخابرات، كانوا يعملون جميعا من أجل القضاء على الثورة.[1]

وكذلك نسجل في ذات السياق إنشاء خط موريس، الذي حال دون تسرب الأسلحة إلى الجزائر، ففي يوم 08 جويلية 1958، كتب العقيد أو عمران، المسؤول عن التسليح، رسالة إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ أبلغهم فيها، أن خط موريس المكهرب قد أصبح يشكل خطرا كبيرا على جنود جيش التحرير الوطني، الذين يقومون بمحاولات لقطع الأسلاك الكهربائية، والدخول إلى أرض الوطن، ففي فترة لا تتجاوز 60 يوما، أستشهد حوالي 6000 مجاهد.[2]

وأمام هذا التطور الخطير، لم تستطع لجنة التنسيق والتنفيذ الصمود، فدعت أعضاءها إلى الاجتماع، في اليوم التاسع من شهر سبتمبر عام 1958، وهناك قرر هؤلاء إنشاء حكومة مؤقتة، وهو ما تم الإعلان عنه رسميا، يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958، على الساعة الواحدة بعد الظهر، وأسندت رئاستها إلى فرحات عباس.

ونجد أنه في ذات اليوم الذي تم فيه، الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة، اعترفت بها عدة دول نذكر هنا، العراق، ليبيا المغرب وتونس، وفي اليوم الثاني أعلنت المملكة السعودية، وكوريا الشمالية اعترافهما، لتلحقها في اليوم الثالث مصر واليمن، ثم الصين والسودان في اليوم الموالي، وقد أصبح عددها 12 في الأسبوع الأول[3]، هذا بالنسبة للاعتراف الأجنبي.

أما على المستوى الجزائري، فيرى بعض الباحثين أمثال محمد العربي زبيري، أن هذا التعيين هو أول انقلاب ضد شرعية مؤسسات الثورة، ويعتبر ذلك هروبا إلى الأمام[4]، هذا لأنه تم دون الرجوع إلى الهيئة العليا المؤهلة لذلك وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وعلى هذا الأساس نجد أن الذين قرروا تأسيس الحكومة المؤقتة باسم الثورة هم الثلاثي كريم، بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، على أن يظلوا هم السلطة الفعلية في التوجيه والقيادة.[5]

---

[1]- Alistair Horn .-**Asavage War of peace: Algeria (1954-1962).**-éd. Mc Millan، london, 1977.-P333.

[2]- Mohammed Harbi.- **Le FLN : Mirage et Réalité**.- Op.cit.- P214.

[3] - **جريدة " المجاهد".-** العدد 5430 20/09/2008 -. ص 2.

[4] - محمد العربي زبيري. - المرجع السابق. - ص 141

[5] - مسعود ديلمي.- **الثورة الجزائرية والمرحلة الانتقالية من وقف إطلاق النار إلى إنشاء المجلس -التأسيسي: مارس –أكتوبر 1962** .- أطروحة لنيل شهادة الماجستير .- إشراف: مرابط يحياوي مسعودة.- معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1998-1999، ص127.

وحسب علي كافي أن تشكيل الحكومة المؤقتة كان مفاجأة لدى قادة الولايات، فرغم كون هؤلاء أعضاء في المجلس الوطني للثورة، إلا أن استشارتهم لم يأخذ بها أصحاب الخارج، بل كانت قيادة الخارج تبعث إليهم برقياتها المتكررة كان محتواها: " انتظروا حدثا هاما يوم 19 سبتمبر "، ثم بين علي كافي بأن تعين فرحات عباس رئيسا للحكومة كان له رد فعل سلبي من مجاهدي الولاية الثانية، الذين تأكدوا من أن صراعا قويا سينطلق في صفوف قيادة الثورة.[1]

وتدعيما لهذا الرأي، ذكر فتحي الديب، وصول برقيات احتجاج من قادة الداخل ابتداء من شهر أكتوبر، انتقدوا خلالها قيام لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل الحكومة دون دعوة المجلس الوطني للانعقاد، معتبرين الأمر مخالفة صريحة لتنظيمات قيادة الثورة.[2]

ونتيجة لهذه الانتقادات، نسجل هنا أن المعارضة الشديدة من طرف بعض القادة على تأسيس الحكومة المؤقتة، تطور بعد ذلك إلى محاولة البعض الإطاحة بها، وهذا عن طريق القيام بانقلابات.

المبحث الثالث: محاولة انقلاب محمد لعموري نوفمبر 1958.

عرفت الحكومة المؤقتة نجاحا باهرا وحققت مكاسب سياسية ودبلوماسية شتى تحسب لها، وهذا من خلال اعتراف الكثير من الدول بها، ونذكر هنا مصر والعراق، إلى أنها تعرضت لعدة مؤامرات كادت أن تعصف بها وهذا منذ تأسيسها.[3]

ومن تلك الأزمات نذكر محاولة محمد لعموري[4]، الانقلابية أو كما تعرف بمؤامرة لعموري، التي كانت بمثابة أول هزة تضرب الحكومة المؤقتة أسابيع معدودة بعد تشكيلها، وتعود حيثيات القضية إلى 10 أفريل 1958 ، حيث تم تعين محمد لعموري قائدا للولاية الأولى، حيث يخضع مباشرة للعقيد محمدي السعيد، الذي كان يترأس لجنة العمليات العسكرية على مستوى الشرق الجزائري، هذا الأخير بدوره كان خاضع لسيطرة كريم بلقاسم المكلف بقيادة القوات

---

[1] - علي كافي: **مذكرات الرئيس على كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكرى1946-1962** ، دار القصبة. الجزائر 1999، ص 225

[2] - فتحي الديب.- المرجع السابق.- ص 400.

[3] - الطاهر جبلي.- **القاعدة الشرقية (1954-1962)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة.- إشراف جمال قنان.- قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص166.

[4] - ولد في 14 جوان 1929 بواد سيدي علي، من عائلة مترفة ، ناضل في حزب الشعب الجزائري ثم في حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، اشتغل قائد الولاية الأولى" الأوراس" سنة 1958 ،أعدم في 16 مارس 1959 أنظر: رابح لونيسي. - المرجع السابق.-ص 28

المسلحة، لكن ما يلاحظ هنا، وهو أن لعموري كان ينتقد كريم، ويتهمه بأنه سمح بتغلغل الضباط الفارين من الجيش الفرنسي إلى القيادة العليا لجيش التحرير الوطني، وعلى رأسهم الكومندان إيدير مولود الذي قال عنه لخضر من طوبال بأنه كان قائد فيلق في الجيش الاستعماري يضم90% من الجزائريين، وقد واجه هذا الفيلق جيش التحرير الوطني في معركة كادينا في الشمال القسنطيني[1] ، وقد تألم لعموري عندما عين الكومندان إيدير مسؤولا على ديوان قائد القوات المسلحة كريم بلقاسم، وأصبح يعطي أوامره للعقيد محمدي السعيد قائد أركان جيش التحرير الوطني في الشرق.

ونظرا لهذه الانتقادات اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ في اليوم التاسع من شهر سبتمبر سنة 1958، وأصدرت عقوبات كانت كالاتي: العقيد محمد لعموري ينزل إلى رتبة رائد، ويمنع من كل نشاط رسمي مع تحديد إقامته بالسعودية[2] ، العقيد عمارة بوقلاز ينزل إلى رتبة جندي، ويمنع من كل نشاط رسمي، مع تحديد إقامته بالقاهرة، وذلك ما آثار الشقاق والنعرات الجهوية.[3]

ومن ثم شرع العقيد محمد لعموري يخطط لانقلاب عسكري، وحسب ما أورده توفيق المدني إن سبب ذلك الانقلاب يرجع إلى رفض محمد لعموري الامتثال للأحكام الصادرة في حقه، لذلك لجأ إلى طلب المساعدة من حكومة أجنبية، كانت مصر[4]

للإطاحة بالحكومة المؤقتة، وإلقاء القبض على الوزراء العسكريين[5] ، وقد سانده في ذلك قيادة القاعدة الشرقية بقيادة الكومندان عواشرية[6]، والولاية الأولى بقيادة العقيد نواورة، الذي شارك لعموري نفس الآراء والأفكار مثل الكومندان عواشرية، وقد انضم إلى هذه المعارضة الرائد جمعي سعدي الملقب بمصطفي لكحل الذي كان طالبا في القاهرة، وله علاقات حميمية مع نظام عبد الناصر، فاستطاع أن يكسب الدعم المصري للانقلابين، هذا لأن عبد الناصر كان شديد الاستياء من قيادة الحكومة المؤقتة، ويعتبرها بعيدة عن طروحاته العربية الإسلامية،

---

[1]- S.L. Bentobal.**- fragments de mémoires.- Revue « NAQD »**.- Janvier -Mars1993.-PP8-9

[2] - رابح لونيسي.- المرجع السابق. –ص29.

[3] - محمد عباس.- **ذكري مؤامرة لعموري**.- جريدة " الخبر".- العدد 62 52 .- 06/03/2008 -. ص 26

[4] - وذلك لأن جمال عبد الناصر كان يرفض قيادة فرحات عباس للحكومة المؤقتة، لأنها تتنافى ومبادئه العروبية. انظر: رابح لونيسي.- المرجع السابق. -ص 30

[5] - أحمد توفيق المدني.- المرجع السابق.- ص 405

[6] - عبد الحميد عواد.- **القاعدة الشرقية**. - دار الهدى، الجزائر، 1993 .- ص 94

كما كسب مصطفى لكحل أيضا دعم المناصل العروبي الإسلامي صالح بن يوسف[1] المعارض لبورقيبة، والذي كان يريد الإطاحة به.[2]

وقد ترأس محمد لعموري اجتماعا سريا في منطقة الكاف بتونس بتاريخ 16نوفمبر 1958 وشارك فيه عدد كبير من إطارات الثورة العسكرية والسياسية أمثال محمد الشريف مساعدية[3] أحمد دراية وعبد الله بلهوشات، من أجل الإطاحة بالحكومة المؤقتة، وإعادة تأهيل المجلس الوطني للثورة ، و مطاردة الباءات الثلاث لأنهم حسب زعمهم عجزوا على إمداد الثورة بالسلاح.[4]

وكان من الممكن أن تنجح المبادرة، لولا تفطن المناضل الليبي سالم شلبك -حسب ما يرويه على كافي-وهذا عندما سمع لعموري يحدث بعض رفاقه عن المؤامرة بالشاوية ففهمه، فأخبر محمود شريف، الذي أخبر بدوره كريم بلقاسم.[5]

ولقد طلب كريم بلقاسم المساعدة من الحكومة التونسية، فأسرع الرئيس التونسي بالمساعدة بقوات عسكرية، فألقى القبض على مجموعة لعموري، وهرب البعض منهم.[6]

وفي 20 جانفي 1959 شكلت الحكومة المؤقتة محكمة عليا برئاسة العقيد هواري بومدين للنظر في قضية مؤامرة لعموري ورفاقه بعد شهر من التحقيق، ومن هناك أصدرت حكما بالإعدام في حق كل من العقداء لعموري وأحمد نواورة والكومندان عواشرية ومصطفى لكحل[7]، ونفذ فيهم الحكم في مارس من عام 1959، أما بقية المتهمين بالمشاركة في تلك

---

[1] - الأمين العام للحزب الدستوري التونسي كان يدعوا إلى تبني النموذج الجزائري لنيل الاستقلال الغير المشروط عكس بورقيبة، الذي كان يتبنى سياسية المفاوضات المرحلية مما سبب الخلاف بينهما، فأدى ذلك إلى فصل بن يوسف عن مهامه كأمين عام للحزب يوم 09 أكتوبر 1955 ، فر إلى ليبيا للعمل ضد سياسية بورقيبة، الأمر الذي أدى إلى تصفيته جسديا بمدينة فرانكفورت الألمانية في شهر أوت 1961 من قبل أجهزة الاستخبارات التونسية. انظر : لمياء بوقريوة العلاقات الجزائرية التونسية (1954-1962)، أطروحة الدكتوراه.- إشراف. بوعلام بلقاسمي.- جامعة وهران، 2005 -2006-ص 107

[2] - رابح لونيسي . - المرجع السابق.- ص 30

[3] - ولد بمدينة سوق أهراس في أكتوبر 1924 ، درس المرحلة الابتدائية بمسقط رأسه، ثم رحل إلى تونس أين تابع دراسته بجامع الزيتونة، إنخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، إلتحق بالثورة عام 1957 ، حيث إنضم إلى جيش التحرير الوطني العامل بالقاعدة الشرقية، شارك في الاجتماع السري الذي ترأسه محمد العموري في منطقة الكاف التونسية بتاريخ 16 نوفمبر 1958 ، تم إعتقاله على إثر ذلك، حكم عليه بالسجن المؤبد لكن بومدين أطلق سراحه عام 1961 . أنظر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر: القرص المضغوط، تاريخ الجزائر.(1830-1962)

[4] - محمد العربي زبيري.- المرجع السابق. - ص 142

[5] - علي كافي، المرجع السابق، ص 218

[6] - فتحي الديب.- **عبد الناصر والثورة الجزائرية.-** الطبعة الأولى.- دار المستقبل. العربي، القاهرة، 1984 - ص 408

[7] - محمد حربي.- **جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع.-** ترجمة كميل قيصر داغر.-ط 1. -. دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص189.

المؤامرة أمثال عبد الله بلهوشات، أحمد دراية ومحمد شريف مساعديه وغيرهم من الضباط فقد تم سجنهم لغاية 1960.[1]

وحسب محمد العربي زبيري فإن المحكمة كانت صورية فقط، وقال إن الأمر يتعلق باغتيالات جماعية استهدفت مجموعة من خيرة إطارات الثورة، قصد الاستجابة لطموحات شخصية وذلك يعتبر انحرافا خطيرا ساهم في عرقلة مسار الثورة.[2]

ومما تجدر الإشارة إليه هنا، ونحن نتحدث عن قضية لعموري ذلك الاتهام الذي وجهه مسؤول المخابرات المصرية فتحي الديب إلى عبد الحفيظ بوصوف، حيث يقول بأنه كان يضغط من أجل الإسراع في إعدام لعموري، وهذا حتى لا يكشف هذا الأخير بأن بوصوف كان شريكه في المؤامرة بهدف تصفية كريم.[3]

لكني لا أتفق مع فتحي الديب فيما ذهب إليه، وذلك لان بوصوف نفسه ساهم في القضاء على الانقلاب الفضيحة، كما أن منصبه الحساس ساعد في كشف أعضاء الانقلاب، ومن ثم كانت المحاكمة قاسية في حقهم، وذلك لأنهم اعتمدوا على مخابرات أجنبية، وهذا ما يهدد وحدة وتماسك الثورة.

من هذا المنطلق تعتبر مؤامرة لعموري، أول تحدي يواجه الحكومة المؤقتة وذلك لأنها أخرجت إلى السطح صراعا قديما بين أعضاء الداخل والخارج، أما التحدي الثاني فكان اجتماع العقداء الأربعة بالداخل.

[1]- Mohammed Harbi.- **le FLN Mirage et réalité**.- Op.Cit.- P226

[2] - محمد العربي زبيري.- المرجع السابق. - ص 143

[3] -فتحي الديب.- المرجع السابق.- ص 408

خاتمة

خاتمة:

نعلم يقينا أنه لا زالت محطات مهمة في تاريخ ثورتنا المجيدة لم تأخذ حقها من الدراسة والتمحيص، تلك المرحلة يلفها النسيان تارة، وإخفاء الكثير منها تارة أخرى. بدعوة تجنب الأحقاد والتوترات ونسيان الجراح. ما يجعل الباحث في مجال التاريخ لا يجد في متناوله كل المعلومات، والوثائق التي تساعده في إزالة الستار عن فترة مهمة من تاريخ ثورتنا، والصراع بين قيادتها سواء النابع من خلاف سياسي قديم او الذي استثمرت فيه فرنسا سياستها ولعبت فيه على كل الأصعدة المسموح والممنوع وذلك قصد توسيع هوة الخلاف بين القادة.

وبالعودة إلى موضوع بحثنا يمكن القول أن تاريخ الخلاف والصراع بين عصب وقيادات الثورة التحريريةبين1954-1962 وتحديدا خلال المرحلة التي عرفت مجيء "الجنرال ديغول" إلى الحكم1958-1962 مليء بالتضحيات والصفحات المشرقة، لقد استطاعت قياداتنا السياسية والعسكرية أن تقف سدا منيعا في وجه الاستراتيجيات الفرنسية الداعية لسياسة فرق تسد بين هاته القيادة من أجل إطفاء شعلة الثورة التحريرية والسعي وراء فقدانها لبريقها وتأثيرها القاري والعالمي، وذلك رغم التحديات والمصاعب الكثيرة .وان تتصدى لكل محاولات القضاء على مبررات كينونة الدولة الجزائرية .وعلى ضوء ما سبق أمكننا الخروج من خلال هذا العمل المتواضع بالنتائج التالية:

- كان للسياسة الفرنسية أثر كبير في إذكاء نار الفتنة بين قيادة الثورة التحريرية، وتعميق الهوة بين قيادات الداخل والخارج.

- أن أغلب القيادات العسكرية والسياسية كانت حريصة كل الحرص على بقاء نقاء الثورة وجعل العدو المشترك هو المستعمر.

- وجل هاته الصراعات كانت لها خلفية قديمة وتاريخ قديم، منذ بدايات تشكل الحركة الوطنية، والخلاف السياسي لا يفسد للصراع التحرري هدف، حيث هو الهدف المشترك الذي يأبى كل طرف الانصراف عنه.

- بالرغم من ممارسات الاستعمار الجهنمية واستراتيجياته لعزل الصراع الداخلي والثورة التحريرية وزخمها العسكري والإعلامي على قياداتها السياسية في الخارج إلا ان كل أعماله واستراتيجياته ثبت فشلها أخيرا وحققت الثورة هدفها المرجو منه وهو الاستقلال.

- لقد مكنت عزيمة قادة الثورة من التخفيف من تأثير سياسة الجمهورية الفرنسية الخامسة في تطور هذه الصراعات بين القادة أثناء فترة حرب التحرير.

- لقد كانت ردود فعل الاستعمارية اتجاه الثورة منذ مجيئ ديغول سنة 1958 متميزة بالحدة في التعامل مع كل مكونات الثورة التحريرية .اعتمدت على توظيف كل إمكانياتها العسكرية والمادية لإفشال الثورة حتى ولو تطلب ذلك استخدام ممارسات غير انسانية في حق الشعب الجزائري من تعذيب وعزل ونفي و التعدي على الممتلكات والحرمات .ووصل الحقد الاستعماري والفشل العسكري بالسلطات الاستعمارية إلى حد عزل حدود الجزائر الشرقية والغربية بالأسلاك الشائكة والمكهربة و الملغمة ، بحجة قطع الطريق أمام عمليات الامداد بالسلاح والمؤونة عبر الدول المجاورة، ويمثل مخطط شال أحد أوجه هذه السياسة التي حاولت إدارة الاستعمار تجسيدها على أرض الواقع ولو كان ذلك ضد القوانين الدولية والمبادئ الانسانية

-ويعد من بين أهم العناصر التي استثمرتها قيادة الثورة للحول دون نجاح السياسة الفرنسية، هو العزف على عصب أن ما يجمعنا أكثر مما يفرقنا من مصير والتاريخ المشترك والدين الواحد والوطن الواحد

وخلاصة القول إن الحقيقة الوحيدة التي لا يجب أن تغيب عن أذهاننا هي حجم تلك التضحيات التي بذلها أبناء هذا الوطن من أجل أن نعيش اليوم أحرارا وندرك جيدا أن نعمة الاستقلال إنما تولد من رحم المعاناة التي عاشتها الأجيال التي سبقتنا وسقت هاته الأرض الطاهرة بدمائهم الزكية، ووجب علينا ولو كرد بسيط للجميل أن نحافظ عليها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر والمراجع:

1-الكتب بالعربية:

- أبو الحسن شيبة: السدود المكهربة، في حوار حول الثورة، ج 1، المركز الوطني للتوثيق والإعلام، المؤسسة الوطنية، للفنون المطبعية، الجزائر، 1986.

-إبراهيم لونيسي.- الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني (1954-1962)، دار هومه، الجزائر، 2007 .

-أحمد عصماني: شباب ثورة التحرير الجزائرية من الإحتلال والعبودية إلى الاستقلال والحرية (1946-1962)) ،دن،الجزائر، 2004 .

-أحمد توفيق المدني: مذكرات :حياة كفاح`،ج 3،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر، 1982.

- أحمد مهساس: حركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة، دار القصبة، الجزائر، 2002.

- أزغيدي محمد لحسن . - مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير (1956-1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1989 .

- إدريس خضير: البحث في تاريخ الجزائر الحديثة (1830-1962)، ج 2،دار الغرب للنشر والتوزيع ،الجزائر، 2006 .- خالفه معمري. - خالفة معمري. - عبان رمضان.- تعريب زينب زخروف. - طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر ، 2008 .

- الخطيب أحمد: الثورة الجزائرية، دار العلم للملايين، بيروت، 1958 .

- بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، ط 1،دار النعمان للطباعة والنشر،الجزائر، 2004.

-بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 _ 1954 ، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر.2007.-محمد الطيب العلوي : مظاهر المقاومة الجزائرية ، 1830 _ 1954 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر ، 1999 .

- بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2006 .

- بيكار زدرارفور: الجزائر شهادة صحفي يوغسلافي عن حرب الجزائر، ترجمة فتحي سعدي، موفم للنشر والتوزيع، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2001 .

- بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائرإتفاقيات ايفيان،تر:لحسن زغداد ومحل العين جبائلي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1987 .

- جوان غليسبي: ثورة الجزائر`،تر:عبد الرحمان صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة،مصر، 1966 .

- جمال قندل، خطا موريس وشال وتأثيرهما على الثورة التحريرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008 .

-جوان غليسبي ، ثورة الجزائر ترجمة عبد الرحمان صدقى ، الدار المصرية للنشر و الترجمة ، القاهرة: 1966 .

-جوان غليسبي .- الجزائر الثائرة . - ترجمة : خيري حماد .- ط 1 .- دار الطليعة ، بيروت ، 1961 .

- خضير إدريس: البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)، ج 2، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر.

- رضا مالك: الجزائر في إيفيان المفاوضات السرية 1956-1962، تر:فارس غصوب،ط 1،المؤسسة الوطنية للاتصال،الجزائر، 2003 .

- روبير شارل أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر تر:عيسى عصفور،منشورات عويدات ،بيروت ،لبنان، 1992 .

- رابح لونيسي .- الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين. - دار المعرفة، الجزائر، 2000 .

-سعيد وهيبة: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، دار المعرفة للطبع والنشر، الجزائر، 2009 .

- سعيداني الطاهر: مذكرات الرائد طاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر.2010.

- شارل ديغول:مذكرات الأمل: التجديد"1958-1962" ،تر:سموحي فوق العادة، ط 1، منشورات عويدات، بيروت،لبنان، 1971.

- شاوش حباسي: من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر (1830-1962)،)،ج 3،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 1998.- صالح بلحاج.- أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة (1956-1965)، ط 1.-دار قرطبة، الجزائر ، 2006 .

-عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954 - 1962 ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر 2012 .

- عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر- دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية،على ضوء وثائق جديدة، مج 7 ، ديوان المطبوعات الجامعية

- عبد الرحمان بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج 2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1989 .

- عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائرية وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى دراسة تاريخية وايديولوجية مقارنة ، ط2، دار مداد، قسنطينة، 2009.

- عبد الحميد عواد.- القاعدة الشرقية. - دار الهدى، الجزائر، 1993.

- علي كافي.- مذكرات الرئيس على كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري1962-1946 . دار القصبة. الجزائر 1999.

- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت. 1997

- عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية(1954-1962)،،دار الإرشاد للنشر والتوزيع،الجزائر، 2013.

- سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح:دراسة في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة المسلحة، تر:محمد حافظ الجمالي،منشورات الذكرى الأربعين، للاستقلال،الجزائر، 2002 .

- عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر ، 2004.

- عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1959 `،ج 3،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ،دت .

-عبد الكامل جويبة، الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة(1946-1954) دار الواحة، الجزائر، 2013

-علي زغدود: ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية `،المؤسسة الوطنية للإتصال للنشر والتوزيع،الجزائر، 2004 .

-عبد المالك مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

-عمراني عبد المجيد: جان بول سارتر والثورة الجزائرية (1954-1962)،)، ترجمة محمد العربي ولد خليفة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007 .

- غربي الغالي: فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 .

- فرحات عباس ، ليل الاستعمار – حرب الجزائر و ثورتها ، ترجمة أبو بكر رحال ، مطبعة فضالة ، المغرب ، بدون تاريخ .

- فتحي الديب.- عبد الناصر والثورة الجزائرية.- الطبعة الأولى.- دار المستقبل. العربي، القاهرة، 1984 .

-فرانز فانون: العام الخامس للثورة الجزائرية، `،تر:ذوقان قرقوط ،مراجعة :عبد القادر بوزيدة،ط 1،دار الفرابي،بيروت،لبنان، 2004 .

- قندل جمال: خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة الجزائرية (1957-1962)، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

- لمقامي محمد: رجال الخفاء مذكرات، ترجمة علي ربيب، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر الإشهار، الجزائر،2010.

- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر- دراسة- ج1، طبع وزارة الثقافة، 2007.

- محمد حسن المحامي: عباقرة خالدون: شارل ديغول`،منشورات المكتب العالمي للطباعة والنشر،بيروت،لبنان، 1988 .

- محمد الميلي . - مواقف جزائرية .- ط 1 .- المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984.

- محمد لبجاوي: الثورة الجزائرية والقانون (1960-1961)، تر:علي الحنش، ط 1،دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.

- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954: 1962) ،ج 2،منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا .

- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، تر: أمحمد بن البار، ج2، المرجع السابق، ، دار الأمة، الجزائر،2011

- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1992)، ج 2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000 .

- مسعود كواتي، تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011 .

- ملاح عمار: محطات حاسمة في ثورة 1 نوفمبر 1954 ، دار الهدى، الجزائر، 2004 .

- محمد لحسن أزغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1954-1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1989 .

- محمد عباس: في كواليس التاريخ:دوغول..والجزائر(أحداث-مواقف-شهادات) ، دار هومة للطباعة والنشر،الجزائر ، 2007 .

- عبد الناصر والثورة الجزائرية . - الطبعة الأولى.- دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.

- محمد عباس. -فرسان... الحرية: شهادات تاريخية.- دار هومه، الجزائر 2001

البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)، الجزء الثاني. - دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006.

- محمد حربي.- جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع.- ترجمة كميل قيصر داغر،ط 1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.

- يوسف مناصرية وآخرون: الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر، 2007

2-الكتب بالغة الأجنبية:

-Alistair Horn .-Asavage War of peace: Algeria (1954-1962).-éd. Mc Millan, london, 1977.

-Benjamin Stora.- Histoire de la guerre d’Algérie(1954-1962).- éd. La découverte, Paris,2002..

- Benyoucef Benkhedda.- L'Algérie à l'indépendance : la crise de 1962.- éd. Dahlab, Alger, 2000.

-CHARLES DE GAULLE:op,cit,voire :le page de couvrerture

Encyelopédies d'aujourd'hui.–dictionnaire des presonnages historiques –éd pochothèque, France 1995.

-kaddach mahfoud: lalgérie se liberation (1954-1962), Acheré d'impriner dur les preses,ENAC ,Réghai,Algérie,2000

-L. Bentobal.- fragments de mémoires.- Revue « NAQD ».- Janvier-Mars1993-.

-Mohammed Harbi.- Le FLN Document et histoire (1954-1962).- éd.Fayard Paris,2004،

-Mohammed Harbi.-Les archives de la révolution.- éd. I jeune afrique, Paris1981 .

-Mohamed Harbi.- le FLN Mirage et réalité : des origines à la prise du pouvoir(1954,1962).- éd. Naqd, ENAL, Alger, 1993

- Saâd Dahlab.-Mission Accomplie : pour l'indépendance de l'Algérie.- éd.Dahlab, Alger, 1990

3-المذكرات والرسائل الجامعية:

- سالمي مختار:إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة المسيلة، 2018-2019.

- الغالي غربي.- الاستراتيجيات العسكرية الفرنسية في مواجهة الثورة (1954،1958). - أطروحة دكتوراه، جامعة وهران،2004-2005.

- الطاهر جبلي.- القاعدة الشرقية (1954-1962)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة.- إشراف جمال قنان.- قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000-2001.

- حكيمة شتواح.- المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة التحريرية(1954-1962) رسالة ماجستير في تاريخ الثورة. - إشراف زوزو عبد الحميد. - الجزائر، 2001/2000.

- لمياء بوقريوة العلاقات الجزائرية التونسية (1954-1962)، أطروحة الدكتوراه.- إشراف. بوعلام بلقاسمي.- جامعة وهران، 2005 -2006.

- مسعود ديلمي .- الثورة الجزائرية والمرحلة الانتقالية من وقف إطلاق النار إلى إنشاء المجلس) التأسيسي: مارس –أكتوبر 1962 .- أطروحة لنيل شهادة الماجستير .- إشراف: مرابط يحياوي مسعودة.- معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1998-1999.

- فضيلة علاوي: موقف الإتحاد الديمقراطي لمبيان الجزائري من بعض القضايا الوطنية والثورة (1946 - 1954) ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008 / 2009 .

- د. قداردة شايب، تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائرالعدد 30 - ديسمبر 2008 المجلد أ.

4- المجلات والدوريات:

-إبراهيم لونيسي: (أزمة حزب الشعب الجزائري، خلفياتها وأبعادها)، مجلة المصادر ، العدد2، 1999.

-إبراهيم مياسي ،عيد النصر اليوم الذي جاد به الدهر مرة واحدة ، مجلة الراصد، العدد 2 ،المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر،2002.

- جريدة " المجاهد".- العدد 5430 20/09/2008 .

- محمد عباس.- ذكري مؤامرة لعموري.- جريدة " الخبر".- العدد 62 52 .- 06/03/2008

-علي عليلات : أضواء على سياسة ديغول اتجاه الثورة الجزائرية`،مجلة أول نوفمبر،المنظمة الوطنية للمجاهدين،الجزائر، 1991 .

-عمر بوضربة : موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من المناورات الديبلوماسية الفرنسية: حق تقرير المصير/1959/10 16 مجلة المؤرخ ،العدد 02 ، م.و.د.ب.ح.و.ث 1954 ،الجزائر، 2002 .

- قنطاري محمد: محاضرات ودراسات وأبحاث ميدانية وشهادات حية مقارنة بالوثائق مخطوطة.

- محمد عباس.- شهادة محمود الشريف حول إغتيال عبان.- جريدة الخبر.- العدد 5203 ،27/12/2007 .

5- مواقع الأنترنت والاقراص المضغوطة:

-صراعات النخب السياسية والعسكرية: www.elmouvhulid.net

-المركز الوطني للدراسات والبحت في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر: القرص المضغوط، تاريخ الجزائر.(1962-1830).

فهرس

المواضيع

فهرس المواضيع:

مقدمة: :.....أ-ب-ج-د-ه-و

الفصل التمهيدي:.....12

الصراع بين تيارات الحركة الوطنية بعد الحرب عالمية"1945-1954":.....13

الفصل الأول:.....31

المبحث الأول: ترجمة شارل ديغول:.....32

المبحث الثاني: أحداث 13 ماي 1953:.....36

الفصل الثاني: سياسة ديغول في توسيع الهوة بين قيادة الثورة على الصعيد المحلي والخارجي.

المبحث الأول: سلم الشجعان:.....42

المبحث الثاني: مخططات شال وموريس العسكرية في القضاء على الثورة " 1959-1961":.....48

المبحث الثالث: مشروع حق تقدير المصير:.....54

الفصل الثالث: الخلاف بين قادة الثورة والدور الفرنسي في ذلك:.....61

المبحث الأول: الصراع السياسي والعسكري بين قادة الثورة والدور الفرنسي في ذلك:...62

المبحث الثاني: الخلاف بين الباءات الثلاث، وتأسيس الحكومة المؤقتة تسير 1958:.....68

المبحث الثالث: محاولة انقلاب محمد لعموري نوفمبر 1958:.....71

خاتمة:.....76

قائمة المصادر والمراجع:.....79

فهرس المواضيع:.....89

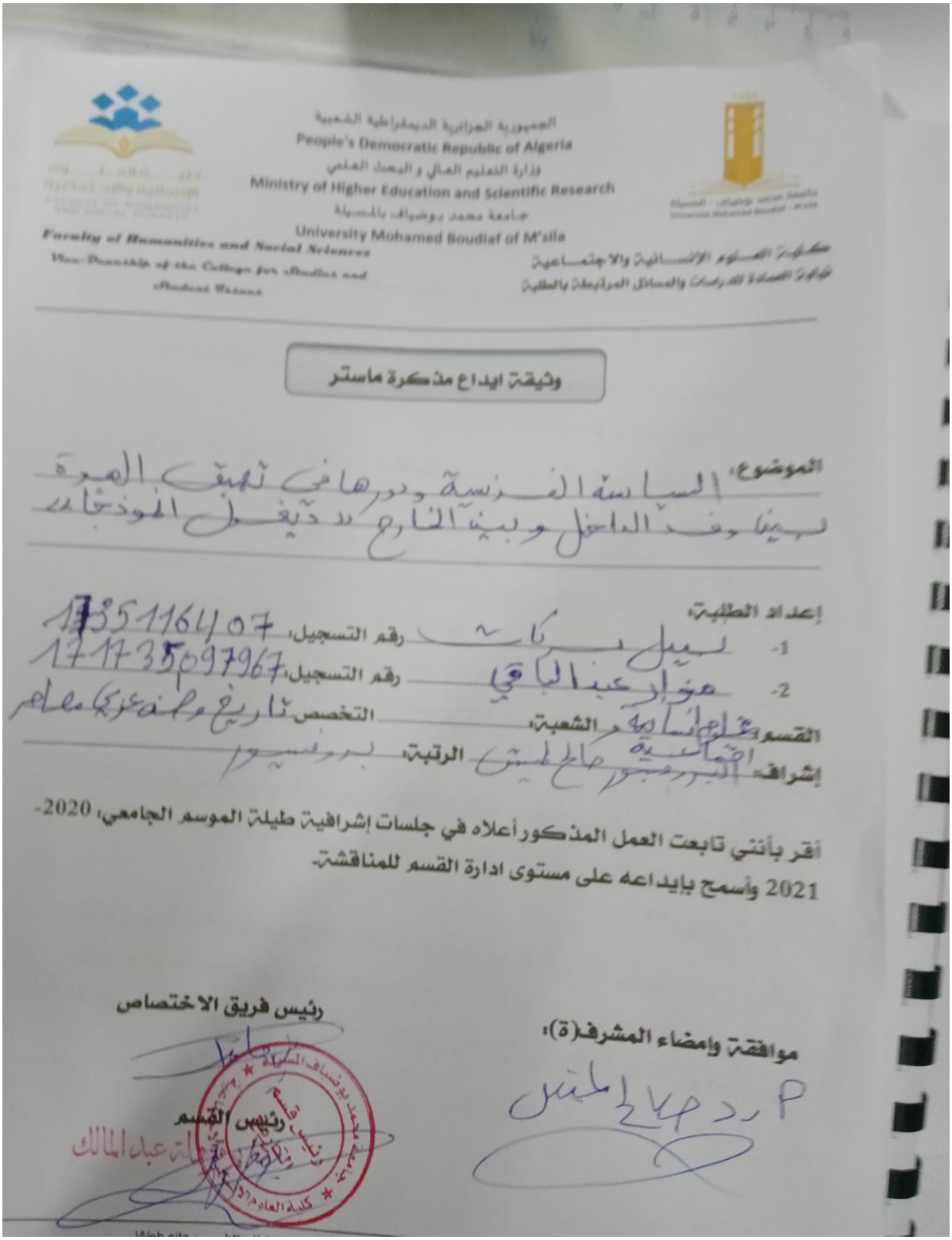

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: السياسة الفرنسية ودورها في تعقيد الهجرة بين الوافد الداخل وبين الخارج لدى تيار الموذجا

إعداد الطلبة:
1- رقم التسجيل: 17355116407
2- رقم التسجيل: 17173599797
القسم: علوم انسانية
الشعبة: اجتماعية
التخصص: تاريخ معاصر
إشراف: الدكتور صالح لمين الرتبة: بروفيسور

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2020-2021 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة.

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

موافقة وإمضاء المشرف(ة):

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2021

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): نبيل بوكات

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 206226202

الصادرة بتاريخ: 2020/12/13 عن دائرة: أولاد دراج

المسجل بكلية: العلوم الانسانية قسم: التاريخ

تخصص: وطني عربي معاصر تحت رقم التسجيل: 1725116407

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: السياسة الفرنسية ودورها في تكييف الموظفين في الداخلية والخارجية دراسة بتحليل الخطاب

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 05 جوان 2022

امضاء المعني (ة):

بيرقسم الشؤون

شهادة المصادقة على مطابقة الإمضاء

تطبق أحكام القرار رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2021

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): مزوار عبد الباقي

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالب جامعي

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 200368876

الصادرة بتاريخ: 2016-04-25 عن دائرة: ال ال

المسجل بكلية: العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: وطن عربي معاصر تحت رقم التسجيل: 171735097967

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: مذكرة ماستر
السياسة الخارجية ودورها في تعزيز الوحدة بين قيادة الثورة في الداخل والخارج

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 07 جوان 2021

امضاء المعني (ة):

المرجع القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في 2016-07-28 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.